No. 41688

United Nations (United Nations Development Programme)
and
Qatar

Exchange of letters constituting an agreement between the Government of Qatar and the United Nations Development Programme on the framework of cooperation (with annexes). New York, 13 June 2005 and 17 July 2005

Entry into force: *17 July 2005, in accordance with the provisions of the said letters*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *ex officio, 17 July 2005*

Organisation des Nations Unies (Programme des Nations Unies pour le développement)
et
Qatar

Échange de lettres constituant un accord entre le Gouvernement du Qatar et le Programme des Nations Unies pour le développement relatif au cadre de la coopération (avec annexes). New York, 13 juin 2005 et 17 juillet 2005

Entrée en vigueur : *17 juillet 2005, conformément aux dispositions desdites lettres*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *d'office, 17 juillet 2005*

تدخل حيّز التنفيذ بالتاريخ الذي تؤكد فيه الحكومة قبولها لمحتويات هذا الخطاب وملحقاته، والتي سوف تبقى سارية المفعول ما لم يتمّ إنهاؤها وفقاً لأحكام الفقرة (ث) أعلاه .

وأنتهز هذه الفرصة لكي أعبّر لسعادتكم عن أسمى آيات الاحترام والتقدير .

نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مارك مالوك براون

التاريخ:----------

الماثل ، يحتفظ برنامج الأمم المتحدة في الإمارات بالمبالغ التي تكون الحكومة قد حوّلتها إلى حين الإيفاء منها بكافة النفقات والالتزامات القانونية التي يكون برنامج الأمم المتحدة في الإمارات قد تكبدها ، وعليه أن يتأكد أيضاً من إعادة سداد أي مبالغ فائضة إلى الحكومة تكون حكومة قطر قد حوّلتها إلى برنامج الأمم المتحدة في الإمارات .

(ح)- يجوز تعديل إطار التعاون الماثل بالاتفاق المتبادل بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة شريطة أن يخطر أحد الطرفين الآخر خطياً بالتعديل المقترح . ويصبح التعديل ساري المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ صدور موافقة كلا الطرفين خطياً .

يشرّفني أيضاً أن أقترح على سعادتكم في حال كانت محتويات هذا الخطاب وملحقاتها مقبولة للحكومة، بأن يشكل هذا الخطاب وملحقاته اتفاقية بين حكومة قطر وبرنامج الأمم المتحدة بشأن إطار التعاون التي

لأحكام الفقرة (ح) أدناه .

(ت)- ينبغي على كل طرف أن يقوم خلال أسبوعين من تاريخ نفاذ إطار التعاون الماثل ، بتعيين ضابط ارتباط لمتابعة تطبيق إطار العمل هذا مع الطرف الأخر ، ويعقد كبار ممثلي كل طرف اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر ، أو خلال فترة زمنية أقصر إذا اعتبر ذلك ضرورياً وبناءً على الطلب .

(ث)- يحق لأي من الطرفين إنهاء إطار التعاون الماثل عن طريق توجيه إخطار خطي إلى الطرف الأخر ، ويصبح الإنهاء نافذاً بعد ستة (6) أشهر من تاريخ استلام الإخطار المذكور .

(ج)-في حالة الإنهاء يجوز إنهاء النشاطات التي بوشرت بموجب ترتيبات منفصلة أبرمت بموجب إطار التعاون الماثل وفقاً لأحكام الإنهاء التي تنص عليها تلك الترتيبات ، وفي مثل هذه الحالة يتخذ الطرفان التدابير الضرورية للتأكد من اختتام فوري ومنظم للنشاطات المعنية .
في حال إنهاء إطار التعاون

الاتفاق عليها فيما بين برنامج الأمم المتحدة في الإمارات ومجلس التخطيط/ أو وزارات أخرى تابعة للحكومة. ويقوم مجلس التخطيط/أو الوزارة المعنية بتحويل المبالغ المستحقة عن المشاريع إلى برنامج الأمم المتحدة في الإمارات في حساب المساهمات وفقاً لجدول الدفعات المتفق عليه لكل مشروع حسبما هو مبين في مستند المشروع ذات الصلة .

(5) يجوز لمجلس التخطيط ولبرنامج الأمم المتحدة في الإمارات عقد اجتماعات في مواعيد يعتبرانها ملائمة لمراجعة تقدم سير النشاطات التي تتمّ ضمن إطار التعاون ولتخطيط النشاطات المستقبلية . ويجوز لهما أن يتفقا على ما قد يكون ضرورياً على ترتيبات إدارية إضافية لتنفيذ إطار التعاون الحالي ، وسوف تعتبر أي ترتيبات إضافية أنها تشكل تعديلاً لهذا الكتاب أبرم وفقاً

سوف يقوم به الممثل المقيم أو جهاز موظفي برنامج الأمم المتحدة في الإمارات ، تقدم الخدمات على أساس إعادة سداد كلفتها بالكامل وفقاً للميزانية السنوية المرفقة طيه بعنوان الملحق (2) . تقوم الحكومة بتحويل المبلغ المتفق عليه والمحدد في الميزانية السنوية إلى حساب برنامج الأمم المتحدة في الإمارات . يتمّ التحويل بتاريخ 1 نوفمبر وفي جميع الحالات بتاريخ لا يتجاوز 31 ديسمبر السابق لسنة التعاون . ويجوز إعادة النظر بطرق التحويل خلال سياق سنة التعاون المعنية وتعديلها بموافقة كلا الطرفين .

(3) يتمّ تمثيل الحكومة بواسطة مجلس التخطيط في قطر ، كما يتمّ تمثيل برنامج الأمم المتحدة في الإمارات بواسطة الممثل المقيم لذلك البرنامج .

(4) يتحمل مجلس التخطيط/ أو الوزارة المعنية وفقاً لميزانيات المشروع أتعاب الخبرة بالإضافة إلى نفقات المشاريع التي يتمّ

والتأكد من مفهومهم للتعاون في المجالات المختلفة ،

- دعم وضع وتنفيذ السياسات ،
- تطوير القدرات / تنظيم التدريب للمؤسسات والأفراد ،
- تحديد وتوريد والإشراف على المساهمات الفنية ، و
- وأشكال أخرى من التعاون الفني حسبما يكون ملائماً .

(ب)- وتوافق الحكومة على أن تكون أحكام اتفاقية المساعدة الأساسية المعيارية المرفقة طيه بعنوان الملحق (1) قابلة للتطبيق على برنامج الأمم المتحدة وعلى نشاطاته في قطر مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

(1) يتولى برنامج الأمم المتحدة في الإمارات تقديم مساعدة برنامج الأمم المتحدة، ولن تطبق بهذا الصدد أحكام اتفاقية المساعدة الأساسية المعيارية المتعلقة بالمهمة الدائمة أو بمكتب برنامج الأمم المتحدة في قطر ، بما في ذلك الممثل المقيم الذي يرأس المهمة الدائمة المذكورة .

(2) وبما أنّ تنفيذ إطار التعاون الماثل

- تخطيط السياسات والتخطيط الاستراتيجي ،
- تطوير المؤسسات والموارد البشرية الوطنية ،
- التنويع الاقتصادي وسياسة التطوير الصناعي ،
- العولمة والدمج مع الاقتصاد العالمي ،
- جمع وتحليل ونشر الإحصائيات الوطنية ،
- الحسابات الوطنية ووضع ميزانية للأداء وتحليل وإدارة النفقات العامة ،
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،
- تمكين المرأة،
- الحماية المستديمة للبيئة ، و
- مجالات/قطاعات وقطاعات فرعية أخرى حسبما يكون صحيحاً .

وقد يشمل التعاون الفني في المجالات المذكورة أعلاه ما يلي:

- تصميم وتنفيذ مشاريع محددة وفقاً لاحتياجات التطوير ،
- استقدام استشاريين عالميين

وعقب انتهاء اتفاقية المساعدة الأساسية المؤرخة 16 مارس 1974 التي أبرمت فيما بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة بتاريخ 4 أغسطس 1998 ، أصبحت نشاطات برنامج الأمم المتحدة الحالية في قطر يقوم بتنفيذها مكتب برنامج الأمم المتحدة الكائن في الإمارات العربية المتحدة (يشار إليه فيما يلي بـ **"برنامج الأمم المتحدة في الإمارات"**) . ويرغب كلا برنامج الأمم المتحدة والحكومة في تسهيل تقديم برنامج الأمم المتحدة في الإمارات مساعدته الفنية إلى الحكومة بغرض المساهمة في تحقيق فعلي لأغراض التطوير التي تسعى الحكومة لبلوغها .

ويشرّفني أن أؤكد أنه بنتيجة مناقشاتنا ، تمّ الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة والحكومة على إطار التعاون التالي فيما يتعلق بنشاطات برنامج الأمم المتحدة في قطر:

(أ)- يقدم برنامج الأمم المتحدة تعاونه الفني إلى الحكومة عن طريق برنامج الأمم المتحدة في الإمارات حسب الاحتياجات المحددة للحكومة من حيث برامجها للتطوير وبناءً على طلب الحكومة . وقد تشمل مجالات التعاون الفني على سبيل المثال لا الحصر:

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

I

خطاب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حكومة دولة قطر

سعادة،

تحية واحتراماً وبعد ،

بالإشارة إلى المناقشات التي تمت فيما بيننا بغرض تعزيز وإعطاء دفع جديد لنشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قطر ، لقد اتفقنا خلال مناقشاتنا على أنه سوف يكون في صالح شعب قطر فيما لو قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يشار إليه فيما يلي بـ **"برنامج الأمم المتحدة"**) بتقديم المساعدة فيما يتعلق ببرامج التطوير الجديدة والطموحة التي تطلقها دولة قطر (يشار إليه فيما يلي بـ **"الحكومة"**) . وقد أبلغتمونا بهذا الخصوص أنّ الحكومة قد أطلقت برامج إصلاحية واسعة وبرامج تحسينية للقطاع العام تتطلب تعاوناً فنياً مع المؤسسات الحكومية في العديد من المجالات مثل التخطيط الاستراتيجي وتطوير الموارد البشرية والتعليم والنوع الاجتماعي والتكنولوجيا والأنظمة الإحصائية وتحسين النوعية والسياسات الاقتصادية والصناعية وبناء القدرات وزيادة نسبة المواطنين القطريين من العاملين في الدولة .

الضروري لكي يتمّ بصورة منظمة سحب جهاز الموظفين والأموال والممتلكات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة أو بأي وكالة تنفيذية أو بأي أشخاص آخرين يؤدون الخدمات بالنيابة عنهما بموجب هذه الاتفاقية.

إشهادا على ما ورد أعلاه ، قام الموقعان أدناه بصفتهما الممثلان المعينان أصولاً من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة على التوالي بالتوقيع على هذا الاتفاق بالنيابة عن الطرفين باللغتين الإنكليزية والعربية ومن نسختين أصليتين في ---------- وبتاريخ اليوم ----- من شهر ---------- لعام 2004 .

باسم وبالنيابة عن
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

باسم وبالنيابة عن حكومة
:-------

خطي يبرم بين طرفيه، وأي مسألة ذات صلة لم يرد بشأنها نص خاص في هذا الاتفاق سوف تتمّ تسويتها بين الطرفين مع الأخذ بعين الاعتبار القرارات ذات الصلة الصادرة عن أعضاء الأمم المتحدة ، وسوف يمنح كل طرف اعتبار كامل وحسن النية لأي اقتراح مقدم عن الطرف الآخر بهذا الخصوص .

3- يجوز إنهاء هذا الاتفاق من قبل أي من الطرفين بموجب إخطار خطي يوجهه إلى الطرف الآخر وينتهي الاتفاق بعد ستين يوماً من استلام الإخطار .

4- تبقى الالتزامات التي تعهد بها الطرفان بموجب المادة 4 (بشأن معلومات المشروع) والمادة 8 (بشأن استخدام المساعدة) سارية المفعول بعد انقضاء مدة أو إنهاء هذا الاتفاق . وتبقى الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة بموجب المادة 9 (بشأن الامتيازات والحصانات) والمادة 10 (بشأن التسهيلات لتنفيذ المشروع) والمادة 12 (بشأن تسوية النزاعات) سارية المفعول بعد انقضاء مدة أو إنهاء هذه الاتفاقية إلى الحدّ

أنّ المحكـــــم الذي لا يتمّ تعيينه من قبـــــل أي مـــــن الطرفين ، يتـــمّ تعيينه بواسطة أميـــــن عام محكمة التحكيم الدائمـــــة .

المادة الثالثة عشرة: أحكـــــام عامـــة

1- [يصبـــــح هذا الاتفاق ساري المفعول لدى التوقيع عليه] [يصبح هذا الاتفاق نافذا مع مراعاة مصادقة الحكومة عليه عند استلام برنامج الأمم المتحدة إخطارا من الحكومة بمصادقتها عليه ، وبانتظار صدور المصادقة سوف يمنح الطرفان هذه الاتفاق نفاذا مؤقتا]. يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول ما لم يتمّ إنهاؤه وفقا للفقرة 3 أدناه . وفور دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ سوف يلغي ويحلّ محلّ الاتفاقيات القائمة فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الحكومة من مصادر برنامج الأمم المتحدة وفيما يتعلق بمكتب برنامج الأمم المتحدة في البلد، ويطبق هذا الاتفاق على كامل المساعدة التي تقدم إلى الحكومة وإلى مكتب برنامج الأمم المتحدة الكائن في البلد بموجب الاتفاقيات التي ألغيت الآن بموجب هذا الاتفاق .

2- يمكن تعديل هذا الاتفاق بموجب اتفاق

تعيين المحكم الثالث ، يجـــوز لأي من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين محكم . يقـــوم المحكمون بتحديد إجراءات التحكيـــم ويتحمل الطرفان نفقات التحكيم حسبمـــا يقيّمهـــا المحكمون . ينبغي أن يتضمـــن قرار التحكيـــم سردا للأسباب التـــي استند عليهـــا ويتوجب على الطرفين قبول قـــرار التحكيم واعتبـــاره الحكـــم النهائـــي للخلاف القائم فيما بينهما .

2- أي نزاع قد ينشأ فيما بين الحكومة وخبير تشغيل فيما يتعلق بشروط خدمته لدى الحكومة ، يجوز إمـــا للحكومة أو لخبير التشغيـــل المعني إحالتـــه إلى الوكالة التنفيذيـــة التي قامـــت بتوفير خبير التشغيل ، وعلـــى الوكالة التنفيذية المذكـــورة أن تبـــذل قصارى جهودها لمساعدتهما فـــي التوصل إلى تسوية ت . ولكن في حال عدم التمكن من الوصول إلى حلّ وفقاً لما ورد أعلاه أو بواسطة أي وسيلة تسوية أخرى ، تحال المسألة بناءً علـــى طلب أي من الطرفيـــن إلى التحكيـــم وفقاً لنفـــس الأحكـــام والشروط المنصوص عنها في الفقـــرة (1) من هذه المادة أعلاه ، باستثنـــاء

المتحـــــدة إلى الحكومة والوكالة التنفيذيـــــة ، يجوز عندئذٍ لبرنامج الأمم المتحـــــدة أن يقوم في أي وقت بعد ذلك بتوجيه إخطار خطي إلى الحكومة وإلى الوكالة التنفيذية بإنهاء مساعدته للمشروع .

3- لا تخل أحكام هذه المادة بأية حقوق أو تعويضات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكون له، وفقا للظروف، بناء علي مبادئ القانون العامة أو خلافه.

المادة الثانية عشرة: تسوية المنازعات

1- أي نزاعات قد تنشأ فيما بين برنامج الأمم المتحدة والحكومة فيما يتعلق بهذا الاتفاق ولا تتـــــمّ تسويتها بالمفاوضة أو بأي طريقـــــة تسوية أخرى سوف تحال إلى التحكيم بناءً على طلب أي من الطرفين . يعين كل طرف محكماً ثم يعيـــــن المحكمان المعينـــــان محكماً ثالثاً يتولى منصب الرئيـــــس . فـــــي حال انقضاء ثلاثين يومـــــاً من تاريخ طلب الإحالة إلى التحكيـــــم دون أي يعين أحد الطرفين محكم أو في حال انقضاء خمسة عشر يوم من تاريخ تعيين المحكمين دون أن يتمّ

المادة الحادية عشرة: وقف المساعدة أو إنهاؤهـــــا

1- يجوز لبرنامج الأمم المتحدة أن يوجه إخطارا خطيا إلى الحكومـــــة وإلى الوكالة التنفيذية المعنية بتعليق مساعدته لأي مشروع إذا ما اعتبر برنامج الأمم المتحدة أنّ أي ظرف قد نشأ وأصبح يتدخل أو يهدد بالتدخل في الإنجاز الناجح للمشروع أو في تحقيق أهدافه . كما يجوز لبرنامج الأمم المتحـــــدة أن يقوم في نفس الإخطار أو بموجـــــب إخطار خطي لاحق بتحديد الشـــــروط التي يكون مستعدا فيها لمعـــــاودة استئناف مساعدته للمشـــــروع . ويستمرّ أي تعليق إلى حيـــــن تقبـــــل الحكومـــــة بالشروط المذكـــــورة وحتى يوجه برنامج الأمم المتحدة إخطارا خطياً إلى الحكومة وإلى الوكالـــــة التنفيذية باستعداده لمعـــــاودة استئنـــــاف تقديمـــــه للمساعـــــدة .

2- إذا استمـــــرّ أي وضع مشار إليه في الفقـــــرة (1) من هذه المادة لفترة أربعة عشـــــر يوماً اعتبارا من تاريخ الإخطـــــار بالتعليـــــق الموجـــــه مـــــن برنامج الأمـــــم

الآخرين الذين يـؤدون الخدمـــات بالنيابـــة عن البرنامـج أو الوكالات المذكورة ولإعـــــادة تصدير تلك الممتلكات فيما بعد ،

(ح) الإفراج الجمركـــي الفـــوري عن البنود المذكورة فـــــي الفقرتين الفرعيتين (و) و (ز) أعلاه .

2- بما أنّ المساعدة التي تقدم بموجـــب هـــذه الاتفاقية تتمّ لصالح ومنفعة حكومـــة وشعب ---------- ، فسوف تتحمـــل الحكومة كافة مخاطر العمليات الناشئة عـــن هذه الاتفاقية ، وتكون مسؤولة عن معالجـــة المطالبات التي قد يرفعها الغير ضد برنامـــج الأمم المتحدة أو الوكالة التنفيذية أو موظفيهمـــا أو الأشخاص الآخرين الذين يؤدون الخدمات بالنيابة عنهما ، وسوف تحفظهم بمأمن فيما يتعلق بالمطالبات أو الالتزامات الناشئة عن العمليات التي تتمّ بموجب هذا الاتفاق . لا يطبق الشرط الوارد أعلاه عندما يتفق الطرفان والوكالة التنفيذية على أنّ مطالبة ما أو التزام ما قد نشأ عن الإهمال الفادح أو سوء التصرف المتعمد للأفراد المذكورين أعلاه .

والأشخاص الآخرين الذين يؤدون الخدمات بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة أو الوكالة التنفيذية ،

(ب) إصدار عاجل ومجاني للتأشيرات والرخص أو التصاريح ،

(ج) تصريح بالدخول إلى موقع العمل وكافة حقوق المرور الضرورية ،

(د) حق التنقل بدون أي قيود داخل أو من أو إلى البلد ، إلى الحدّ الضروري لتأمين تنفيذ صحيح لمساعدة برنامج الأمم المتحدة ،

(هـ) أفضل معدل قانوني لصرف العملة ،

(و) أي تصاريح ضرورية لاستيراد المعدات والمواد والتوريدات ولإعادة تصديرها فيما بعد ،

(ز) أي تصاريح ضرورية لاستيراد الممتلكات المخصصة للاستعمال أو الاستهلاك الشخصي والعائدة ملكيتها لمسئولي برنامج الأمم المتحدة أو الوكالات التنفيذية أو الأشخاص

(والموظفين التابعين لها) التي قد يعينها برنامج الأمم المتحدة سواءً بصفة وكالة تنفيذية أو خلاف ذلك لتنفيذ أو تقديم العون في تنفيذ مساعدة برنامج الأمم المتحدة لمشروع ما . لن يفسّر أي بند من هذه الاتفاقية على أنه يحدّ من الامتيازات أو الحصانات أو التسهيلات الممنوحة في أي وثيقة أخرى لتلك الهيئات أو المؤسسات أو موظفيها .

المادة العاشرة: التسهيلات الواجبة التقديم لتنفيذ مساعدة برنامج الأمم المتحدة

1 - سوف تتخذ الحكومة كافة التدابير التي قد تكون ضرورية لإعفاء برنامج الأمم المتحدة ووكالاته التنفيذية وخبرائه والأشخاص الآخرين الذين يؤدون الخدمات بالنيابة عنه من الأنظمة أو الأحكام القانونية الأخرى التي قد تتداخل بالعمليات الناشئة عن هذه الاتفاقية ، وسوف تمنحهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لتأمين تنفيذ سريع وفعال لمساعدة برنامج الأمم المتحدة . وسوف تقوم الحكومة بصورة خاصة بمنحهم الحقوق والتسهيلات التالية:

(أ) تصريح دخـــول سريـع للخبراء

(1) تعتبر جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بمشروع ما والتي تكون في حيازة أو تحت سيطرة جميع الأشخاص المشار إليهم في الفقرة 4(أ) أعلاه أنها تشكل مستندات تعود ملكيتها للأمم المتحدة أو للوكالة المتخصصة المعنية أو لوكالة الطاقة النووية العالمية حسبما قد يكون عليه الحال ، و

(2) وتعتبر جميع المعدات والمواد والتوريدات التي يتمّ جلبها أو شراؤها أو استئجارها من قبل هؤلاء الأشخاص داخل البلد لأغراض مشروع ما أنها مملوكة للأمم المتحدة أو للوكالة المتخصصة المعنية أو لوكالة الطاقة النووية العالمية حسبما قد يكون عليه الحال .

5- تشمل عبارة "الأشخاص الذين يؤدون الخدمات" حسبما هي واردة في المواد 9 ، 10 و 11 في هذه الاتفاقية خبراء التشغيل والمتطوّعين والمستشارين والمحامين وكذلك الأشخاص الطبيعيين وموظفيهم . تشمل هذه العبارة الهيئات أو المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية

3- يمنح أعضـــــاء بعثة برنامج الأمم المتحدة فـــــي البلـــد الامتيازات والحصانات الإضافية التي قد تكون ضروريـــة لكي تمارس البعثـــة مهامها على نحو فعال .

4- (أ) باستثناء ما قد يتفق عليه الطرفان بخلاف ذلك في مستندات مشاريع تتعلق بمشاريع محددة ، تلتزم الحكومة بأن تمنح كافة الأشخاص -غير المواطنين الحكوميين المعينين محلياً والذين يؤدون خدمات بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة ، وغير الوكالات المتخصصة أو وكالة الطاقة النووية العالمية غير المشمولين في الفقرتين 1 و 2- نفس الامتيازات والحصانات التي تمنح لمسؤولي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أو وكالة الطاقة النووية العالمية بموجب الأقسام 18 و 19 او 18 على التوالي من معاهدات الامتيازات والحصانات الخاصة بالأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة أو من اتفاقية الامتيازات والحصانات الخاصة بوكالة الطاقة النووية العالمية .

(ب) لأغـــــــراض الوثائق المتعلقة بالامتيازات والحصانات المشار إليها في الفقرات السابقة من هذه المادة:

المادة التاسعة: الامتيازات والحصانات

1- تلتزم الحكومة بتطبيق أحكام معاهدة الامتيازات والحصانات الخاصة بالأمم المتحدة على الأمم المتحدة وأعضائها ، بما في ذلك الأعضاء الفرعيين لبرنامج الأمم المتحدة والأمم المتحدة العاملين بصفة وكالات تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة وممتلكاتهم وأموالهم وأصولهم وعلى المسؤولين لديهم بما في ذلك الممثل المقيم وأعضاء آخرين من بعثة برنامج الأمم المتحدة في البلد .

2- وتلتزم الحكومة أيضاً بتطبيق أحكام معاهدة الامتيازات والحصانات الخاصة بالوكالات المتخصصة بما في ذلك أي ملحق للمعاهدة قابل للتطبيق على الوكالات المتخصصة المذكورة ، على كل وكالة متخصصة تعمل بصفة وكالة تنفيذية وعلى ممتلكاتها وأموالها وأصولها والمسؤولين لديها . وفي حال كانت وكالة الطاقة النووية الدولية تعمل بصفة وكالة تنفيذية سوف تطبق الحكومة أحكام اتفاقية الامتيازات والحصانات الخاصة بتلك الوكالة على ممتلكات تلك الوكالة وأموالها وأصولها والمسؤولين والخبراء لديها .

المادة السابعة: العلاقة بالمساعدة المقدمة من مصادر أخرى

في حال حصول أحد الطرفين على مساعدة لتنفيذ مشروع ما من مصادر أخرى ، ينبغي على الطرفين أن يتشاورا مع بعضهما البعض ومع الوكالة التنفيذية بغرض تأمين تنسيق فعال واستخدام المساعدة التي تتلقاها الحكومة من كافة المصادر . ولا يتمّ تعديل واجبات الحكومة الناشئة عن هذه الاتفاقية بسبب أي ترتيبات قد تبرمها مع هيئات أخرى تقوم بالتعاون مع الحكومة في سبيل تنفيذ مشروع ما .

المادة الثامنة: استخدام المساعدة

تتعهد الحكومة ببذل قصارى جهودها لكي تستخدم بأكبر قدر ممكن من الفعالية المساعدة التي يقدمها لها برنامج الأمم المتحدة وعليها أن تستعمل تلك المساعدة للغرض الذي قدمت المساعدة من أجله . ودون الحدّ من عمومية ما سبق، تتخذ الحكومة التدابير لتحقيق هذا الغرض حسبما هو محدد في مستند المشروع .

المتحدة في البلد ،

(ب) مساعدة ملائمة في أعمال السكرتيريا والكتابة والترجمة الخطية والشفهية وما شابه ،

(ج) تنقلات الممثل المقيم وجهاز موظفيه للأغراض الرسمية داخل البلد ،

(د) خدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية للأغراض الرسمية،

(هـ) نفقات معيشة الممثل المقيم وجهاز موظفيه بينما يتنقلون في أسفار رسمية داخل البلد ،

5- وتتمتع الحكومة بحق الخيار في توفير المرافق المشار إليها في الفقرة (4) أعلاه عينا ، باستثناء البندين (ب) و (هـ) ،

6- تدفع الحكومة المبالغ المالية التي تستحق الدفع بموجب هذه المادة باستثناء ما تنص عليه الفقرة 2 ويدير برنامج الأمم المتحدة تلك الأموال وفقاً للمادة (5) االفقرة 5 .

(أ) المساحة المكتبية والمباني الأخرى الضرورية ،

(ب) المرافق والخدمات الطبية لجهاز الموظفين الدوليين حسبما كان قد يتمّ توفيره للمسؤولين المدنيين المواطنين ،

(ج) سكن بسيط ولكن مؤثث على نحو ملائم للمتطوّعين ، و

(د) المساعدة في العثور على مساكن ملائمة لجهاز الموظفين الدوليين وتوفير مساكن ملائمة أيضاً لخبراء التشغيل وفقاً لنفس الشروط التي يتمّ تطبيقها على الموظفين الحكوميين المدنيين العاملين بدرجة مماثلة .

4- كما تلتزم الحكومة بأن تساهم أيضاً في مصروفات الاحتفاظ ببعثة برنامج الأمم المتحدة في البلد عن طريق دفع مبلغ مقطوع إلى برنامج الأمم المتحدة يتفق عليه الطرفان كل سنة لتغطية المصروفات التالية:

(أ) مكتب ملائم مع معدات وتوريدات مناسبة لكي يتمّ استعماله بمثابة مقرّ عام محلي لبرنامج الأمم

واللاسلكية لأغراض رسمية .

2- كما تدفع الحكومة أيضاً مباشرة إلى كل خبير تشغيل الراتب والبدلات والمستحقات الأخرى ذات الصلة التي كانت قد تستحق لأحد المواطنين فيما لو تمّ تعيينه في نفس المنصب ، وتمنح الحكومة كل خبير تشغيل نفس الإجازة السنوية والمرضية التي تمنحها الوكالة التنفيذية المعنية إلى المسؤولين العاملين لديها ، وعليها اتخاذ أي ترتيبات ضرورية لكي تخول كل خبير تشغيل بأن يسافر في إجازته إلى موطنه حسبما هو مخوّل القيام به بموجب أحكام توظيفه لدى الوكالة التنفيذية المعنية . ولكن في حال أنهت الحكومة خدماته لديها في ظروف تؤدي إلى إلزام الوكالة التنفيذية بأن تدفع له تعويضاً بموجب العقد المبرم معه ، سوف تساهم الحكومة بذلك وعليها أن تدفع مبلغ تعويض الإنهاء الذي كان سوف يستحق لموظف حكومي مواطن مدني أو لموظف يشغل منصباً بدرجة مماثلة وأنهيت خدماته في ظلّ نفس الظروف .

3- تتعهد الحكومة بأن توفر عيناً الخدمات والمرافق المحلية التالية:

تنفيذه بمساعدة برنامج الأمم المتحدة والوكالة التنفيذية .

المادة السادسة: تكاليف البرامج التقديرية المفروض دفعها بالعملة المحلية

1 - بالإضافة إلى المساهمة المذكورة في المادة (5) أعلاه ، تقدم الحكومة مساعدتها إلى برنامج الأمم المتحدة لكي يقدمها لها هذا الأخير مساعدته ، وذلك عن طريق دفع أو الترتيب لدفع التكاليف المحلية أو المرافق التالية بالمبالغ المحددة في مستند المشروع المعني أو بخلاف ذلك المحددة بواسطة برنامج الأمم المتحدة وفقا للقرارات المعنية الصادرة عن الهيئات الحكومية:

(أ) نفقات المعيشة المحلية للخبراء الاستشاريين والمستشارين الملكفين بمشاريع في البلد ،

(ب) الخدمات الإدارية والكتابية بما فيها المساعدة في أعمال السكرتيريا المحلية الضرورية والترجمة الخطية والشفهية والمساعدات ذات الصلة،

(ج) تنقلات جهاز الموظفين ضمن البلد ، و

(د) خدمات البريد والاتصالات السلكية

أيضاً توريد أي من البنود المعددة في الفقرة (1) من هذه المادة ، فتحصل الوكالة التنفيذية نتيجة ذلك على البنود الضرورية وتسأل أمام برنامج الأمم المتحدة سنوياً عن أي مصروفات تجريها من الدفعات المذكورة.

5- كافة المبالغ التي تستحق الدفع إلى برنامج الأمم المتحدة بموجب الفقرة السابقة سوف تدفع في حساب يقوم بتعيينه لهذا الغرض أمين عام الأمم المتحدة ويتمّ إدارته وتشغيله وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها لدى برنامج الأمم المتحدة .

6- أي تكاليف بنود تشكل مساهمة من الحكومة في المشروع وأي مبالغ تستحق الدفع في ذمة الحكومة وفقاً لهذه المادة وحسبما هو مفصّل في ميزانيات المشاريع ، سوف تعتبر أنها تشكل تقييما يستند على أفضل المعلومات التي كانت متوفرة بتاريخ إعداد موازنات المشاريع المذكورة . وتخضع تلك المبالغ إلى تسوية متى نشأت ضرورة لذلك لكي تعكس الكلفة الحقيقية لأي بنود مماثلة يتمّ شراؤها في تاريخ لاحق .

7- تقوم الحكومة بوضع لافتات مناسبة على كل مشروع يحدد فيها أنه مشروع يتمّ

ومرافق أخـــرى متوفرة أو يتمّ إنتاجها في البلد ، و

(ج) معـــدات ومـــواد وتوريـــدات متوفرة أو يتـــمّ إنتاجهـا ضمـن البلـد .

2- كلمـــا كـــان توريـد معدات يشكل جزءاً من مساعـــدة برنامج الأمم المتحدة للحكومـــة ، تتحمل الحكومـــة الرسوم المرتبطـــة بالتخليـــص الجمركي لتلك المعدات ونقلها مـــن ميناء الدخول إلى موقع المشـــروع ، بالإضافة إلى أي مصروفـــات ذات صلة وطارئة للمناولة والتخزيـــن ، ونفقـــات التأمين بعد التسليم فـــي موقع المشروع ونفقات التركيب والصيانة .

3- تتكفل الحكومـــة أيضاً برواتب المتدرّبين وهـــؤلاء الذيـــن يتلقـــون لقـــب الزمالة خلال فتـــرة زمالتهـــم .

4- في حال كان ذلك منصوصاً عنه في مستند المشروع ، تلتزم الحكومة بدفع أو الترتيب لدفع المبالغ المطلوبة إلى برنامج الأمم المتحدة أو الوكالة التنفيذية إلى الحد المعين في موازنة المشروع الخاصة بمستند المشروع ، وعلى الحكومة

5- يتوجب على الطرفين التشاور مع بعضهما البعض بخصوص إجراء النشر الملائم لأي معلومات تتعلق بأي مشروع قدم فيه برنامج الأمم المتحدة مساعدته أو بخصوص الأرباح الناشئة عنه ، ولكن يحق لبرنامج الأمم المتحدة الإفراج عن أي معلومات تتعلق بأي مشروع ذات طابع استثماري وإفشاؤها إلى المستثمرين المحتملين ما لم وحتى تطلب الحكومة خطياً من برنامج الأمم المتحدة حظر الإفراج عن تلك المعلومات الخاصة بذلك المشروع .

المادة الخامسة: مشاركـــــــة الحكومـــــــة ومشاركتهـــــا في تنفيذ المشروع

1- إيفاءً لمسؤولية الحكومة في المشاركة والتعاون على تنفيذ المشاريع التي يقدم فيها برنامج الأمم المتحدة مساعدته بموجب هذا الاتفاق ، يتوجب على الحكومة أن تساهم بما يلي عينا ووفقاً للتفاصيل المبينة في مستندات المشروع ذي الصلة:

(أ) خدمات مهنية مقابلة محلية وخدمات أخـــــــرى، بما في ذلك خبراء مواطنين نظراء لخبراء التشغيل،

(ب) أرض ومبـــــان ومرافق تدريب

المستمرتين، أو بخصوص وفاء الحكومة بمسؤولياتها الناشئة عن هذه الاتفاق أو وثائق المشروع.

2- يتعهد برنامج الأمم المتحدة بأن يبقي الحكومة على إطلاع دائم بتقدم سير نشاطات المساعدة الناشئة عن هذه الاتفاقية ، ويحق لأي من الطرفين أن يقوم في أي وقت بمراقبة تقيد سير العمليات فيما يتعلق بالمشاريع التي يقدم فيها برنامج الأمم المتحدة مساعدته .

3- بعد إنجاز مشروع ما بمساعدة برنامج الأمم المتحدة تلتزم الحكومة بأن توفر إلى برنامج الأمم المتحدة بناءً على طلبه المعلومات المتعلقة بالأرباح الناشئة عن المشروع والنشاطات التي يتمّ تنفيذها لتعزيز أهداف ذلك المشروع، بما فيها المعلومات الضرورية أو الملائمة لتقييم المشروع أو تقييم مساعدة برنامج الإمم المتحدة ، وسوف تتشاور مع و تسمح مراقبة برنامج الأمم المتحدة لهذا الغرض .

4- أي معلومات أو مواد ينبغي على الحكومة توفيرها إلى برنامج الأمم المتحدة بموجب هذه المادة يجب أن توفرها الحكومة إلى وكالة تنفيذية بناءً على طلب الوكالة التنفيذية المعنية .

الأخرى المموّلة أو المقدمة بواسطة برنامج الأمم المتحدة ما لم وحتى يتمّ تحويل حق الملكية المذكور إلى الحكومة أو هيئة أخرى تسميها هذه الأخيرة وفقا لأحكام وشروط يتمّ الاتفاق عليها بالتبادل فيما بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة .

8- يتمتع برنامج الأمم المتحدة بحق ملكية براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية والحقوق المماثلة الأخرى المتعلقة بأي اكتشافات أو أعمال تنشأ عن مساعدة برنامج الأمم المتحدة بموجب هذه الاتفاقية ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك في كل حالة على حدة ، ولكن يحق للحكومة استخدام أي اكتشاف أو عمل ضمن البلد بدون أي رسوم امتياز أو ما شابه .

المادة الرابعة: المعلومـــــات المتعلقـــة بالمشاريـــــع

1- على الحكومة تزويد البرنامج الإنمائي بأي تقارير أو خرائط أو حسابات أو سجلات أو بيانات أو وثائق أو غير ذلك من المعلومات المفيدة التي يتطلبها البرنامج فيما يتعلق بأي مشروع يقدم فيه برنامج الأمم المتحدة مساعدته ، أو فيما يتعلق بتنفيذه أو جدواه وسلامته

قبل الحكومة ، وعليهم التقيد بالتعليمات التي تصدرها الحكومة طالما كانت ملائمة ومتماشية مع طبيعة واجباتهم وللمساعدة المطلوب تقديمها وحسبما قد يتمّ الاتفاق عليه بالتبادل فيما بين برنامج الأمم المتحدة والوكالة التنفيذية المعنية والحكومة . ويكون خبراء التشغيل وحدهم مسؤولين ويخضعون لسلطة توجيه الحكومة وحدها أو الهيئة التي تسميها الحكومة لهذا الغرض ، ولكن لا يتوجب عليهم أداء أي واجبات لا تتماشى مع مركزهم الدولي أو مع أهداف برنامج الأمم المتحدة أو أهداف الوكالة التنفيذية . وتتعهد الحكومة بأنّ التاريخ الذي سوف يباشر فيه كل خبير تشغيل خدمته سوف يتزامن مع تاريخ نفاذ عقده المبرم مع الوكالة التنفيذية المعنية.

6- تقوم الوكالة التنفيذية باختيار المستفيدين من منح استكمال التخصص. وتدار شؤون المنح المذكورة وفقاً لسياسات وممارسات الوكالة المنفذة التي تسير عليها في مجال منح استكمال التخصص.

7- يتمتع برنامج الأمم المتحدة بملكية المعدات الفنية والمعدات الأخرى والمواد والتوريدات والممتلكات

للمقتضى بالتشاور مع الوكالة المنفذة بتعيين مدير بدوام كامل لكل مشروع يتولى المهام التي تكلفه بها وكالة التنسيق . كما تقوم الوكالة التنفيذية حسبما قد تعتبره ملائماً وبالتشاور مع الحكومة بتعيين مستشار فني أول أو منسّق مشروع يكون مسؤولا أمام الوكالة التنفيذية عن الإشراف على مشاركة الوكالة التنفيذية في المشروع على مستوى المشروع ، وعليه أن يشرف على ويتسق نشاطات الخبراء وجهاز موظفي الوكالات التنفيذية الأخرى، ويكون مسؤولا من التدريب أثناء الوظيفة لنظرائهم من مواطني الحكومة، ويكون مسؤولا أيضا عن الإدارة والاستخدام الفعال لكافة المساهمات الممولة بواسطة برنامج الأمم المتحدة، بما فيها المعدات التي تقدم للمشروع .

5- ينبغي على الخبراء الاستشاريين والمستشارين والمتطوّعين القيام في معرض أدائهم لواجباتهم بالعمل بالتشاور الوثيق مع الحكومة ومع الأشخاص أو الهيئات المعينين من

بالإضافة إلى ترتيبات تحويل المسؤولية المذكورة -إن وجدت- أثناء تنفيذ المشروع إلى الحكومة أو إلى أي هيئة أخرى تعينها الحكومة .

2- يكون وفاء الحكومة بأي واجبات مسبقة تمّ الاتفاق على أنها ضرورية أو صحيحة لكي يقدم برنامج الأمم المتحدة مساعدته لمشروع محدد شرطاً لأداء برنامج الأمم المتحدة والوكالة التنفيذية مسؤولياتهما بخصوص ذلك المشروع . وفي حال مباشرة تقديم المساعدة المذكورة قبل الإيفاء بالواجبات المسبقة المذكورة يجوز إنهاؤها أو تعليقها بدون إخطار بموجب سلطة برنامج الأمم المتحدة التقديرية .

3- تخضع أي اتفاقية تبرم فيما بين الحكومة ووكالة تنفيذية فيما يتعلق بتنفيذ مشروع يقدم فيه برنامج الأمم المتحدة مساعدته أو فيما بين الحكومة وخبير تشغيل إلى أحكام هذا الاتفاق.

4- تقوم الهيئة المختصة بالتعاون، تبعا

حسبما هي موصوفة في مستندات المشاريع ذات الصلة ، وعليها أداء أجزاء المشاريع التي تنص عليها أحكام هذه الاتفاقية ومستندات المشاريع المذكورة . ويتعهد برنامج الأمم المتحدة بتكملة مشاركة الحكومة في تلك المشاريع عن طريق مساعدة الحكومة وفقاً لهذه الاتفاقية ولخطة العمل اللتين تشكلان جزءاً من مستندات المشاريع وعن طريق مساعدة الحكومة في الإيفاء بنيتها فيما يتعلق بمتابعة الاستثمار . تبلغ الحكومة برنامج الأمم المتحدة بوكالة التعاون الحكومي المسؤولة مباشرةً عن مشاركة الحكومة في كل مشروع يقدم فيه برنامج الأمم المتحدة مساعدته . دون الإخلال بمسؤولية الحكومة بصورة عامة عن مشاريعها، يجوز للطرفين الاتفاق على أن تتولى وكالة تنفيذية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ مشروع ما بالتشاور والاتفاق مع وكالة التعاون ، ويجب أن تنص خطة العمل التي تشكل جزءاً من مستندات المشروع على أي ترتيبات لهذا الغرض

والعروض لبرنامج البلد أو تغييرات البرامج ، وتأمين التنسيق الصحيح لكامل المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة من خلال مختلف الوكالات التنفيذية أو بواسطة مستشاريه الخاصين ، وتقديم المساعدة المطلوبة في تنسيق نشاطات برنامج الأمم المتحدة مع البرامج الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف ضمن البلد ، وتولي تنفيذ المهام الأخرى التي قد توكل إليه من قبل المدير أو أي وكالة تنفيذية .

(ب) ويكون لبعثة برنامج الأمم المتحدة في البلد جهاز موظفين حسبما قد يعتبره البرنامج ملائماً لأداء وظائفه على نحو صحيح ، وعلى برنامج الأمم المتحدة أن يبلغ الحكومة من وقت لآخر بأسماء أعضاء البعثة وأفراد عائلات هؤلاء الأعضاء وبالتغييرات التي قد تطرأ عن أوضاع هؤلاء الأشخاص .

المادة الثالثة: تنفيذ المشاريع

1- تبقى الحكومة مسؤولة عن مشاريعها الإنمائية التي يساعدها فيها برنامج الأمم المتحدة وعن تحقيق أهدافها

أن يحتفظ ببعثة دائمة يترأسها ممثل مقيم في البلد لكي تقوم بتمثيل برنامج الأمم المتحدة في البلد وتلعب دور قناة الاتصال الرئيسية مع الحكومة بخصوص كافة أمور البرنامج . يتولى الممثل المقيم كامل المسؤولية عن برنامج الأمم المتحدة من كافة نواحيه في البلد ويكون رئيسا للفريق بالنيابة عن مدير برنامج الأمم المتحدة بهذا الخصوص ، كما يتولى دور القيادي بالنسبة لممثلي منظمات الأمم المتحدة الأخرى الذي قد يعملون في البلد ، مع الأخذ بعين الاعتبار كفاءتهم المهنية وعلاقاتهم مع الأعضاء الملائمين في الحكومة . يلتزم الممثل المقيم بتأمين الارتباط بالنيابة عن البرنامج مع الأعضاء المختصين في الحكومة ، بما في ذلك وكالة التنسيق الحكومي للمساعدة الخارجية ، وعليه إبلاغ الحكومة بسياسات ومعايير وإجراءات برنامج الأمم المتحدة وبرامج الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة . كما يتولى أيضاً مساعدة الحكومة حسبما قد يكون مطلوباً في تحضير برنامج الأمم المتحدة للبلد وطلبات المشاريع

في البلد (المشار إليه في الفقرة 4(أ) من هذه المادة) ، وفقاً للصيغة وللإجراءات التي يحددها برنامج الأمم المتحدة لتلك الطلبات . وينبغي على الحكومة بأن توفر لبرنامج الأمم المتحدة كافة المرافق الملائمة والمعلومات ذات الصلة لتقييم الطلب ، بما في ذلك التعبير عن نية الحكومة فيما يتعلق بمتابعة مشاريع تتضمن توجهات استثمارية .

3- يمكن لبرنامج الأمم المتحدة أن يقدم مساعدته إلى الحكومة إما مباشرةً بواسطة المساعدة الخارجية التي قد يعتبرها ملائمة ، أو من خلال وكالة تنفيذية تتولى المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ مساعدة برنامج الأمم المتحدة للمشروع المعني وتتمتع بصفة مقاول مستقل لهذا الغرض . في حال تقديم المساعدة من قبل برنامج الأمم المتحدة مباشرةً إلى الحكومة ، سوف تفسّر كافة الإشارات الواردة في هذه الاتفاقية إلى وكالة تنفيذية على أنها إشارات إلى برنامج الأمم المتحدة ما لم يقتض سياق النص عكس ذلك .

4- (أ) يمكن لبرنامج الأمم المتحدة

الفقرة (2) من هذه الاتفاقية ،

(ج) خدمات أعضاء الأمم المتحدة المتطوّعين (يشار إليهم فيما يلي بـ "المتطوعين") ،

(د) المعدات واللوازم غير ميسرة التوفر في ---------- (يشار إليها فيما يلي بـ "البلد") ،

(هـ) حلقات دراسية وبرامج تدريبية ومشاريع عروض ومجموعات عمل خبراء ونشاطات مرتبطة بذلك ،

(و) منح مدرسية أو ترتيبات مماثلة تقوم الحكومة بموجبها بتسمية مرشحين يتمّ اعتمادهم بواسطة الوكالة التنفيذية المعنية لكي يقوموا بدراسة أو تلقي التدريب ، و

(ز) أي شكل آخر من المساعدة حسبما قد يتمّ الاتفاق عليه فيما بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة .

2- تقدم الحكومة إلى برنامج الأمم المتحدة طلبات المساعدة عن طريق ممثل الأمم المتحدة المقيم

الحكومة أو إلى أي هيئة أخرى قد تعينها الحكومة ، وتقدم المساعدة المعنية ويتمّ استلامها وفقاً للقرارات ذات الصلة والقابلة للتطبيق التي يتخذها أعضاء برنامج الأمم المتحدة أصحاب الاختصاص ومع مراعاة توفر المبالغ المالية الضرورية لبرنامج الأمم المتحدة .

المادة الثانية: أشكال المساعدة

1- يمكن أن تتألف المساعدة التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة إلى الحكومة بموجب هذا الاتفاق مما يلي:

(أ) خدمات الخبراء والاستشاريين ، بما في ذلك مؤسسات أو منظمات استشارية يتمّ اختيارها وتكون مسؤولة أمام برنامج الأمم المتحدة أو الوكالة التنفيذية المعنية،

(ب) خدمات خبراء التشغيل الذين تختارهم الوكالة التنفيذية لأداء مهام ذات طابع تشغيلي أو تنفيذي أو إداري بصفة موظفين مدنيين لدى الحكومة أو بصفة موظفين لدى الهيئات التي قد تسميها الحكومة بموجب المادة (1) ،

لذلك ، فقد قامت الآن الحكومة وبرنامج الأمم المتحـــدة (يشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفيـن") بابـــــرام هذه الاتفاق بروح من التعاون الودى .

المادة الأولى: نطاق هذه الاتفاق

1- يحوى هـذا الاتفاق الشروط الأساسية التي سوف يساعد بموجبها برنامج الأمم المتحدة ووكالاته التنفيذية الحكومة في تنفيذ مشاريعها الإنمائية والتي سوف يتمّ بموجبها تنفيذ المشاريع المذكورة التي يقدم فيها برنامج الأمم المتحدة مساعدته . وتطبق هذه الاتفاقية على كامل المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة وعلى جميع مستندات ووثائق المشاريع (يشار إليها فيما يلي بـ "مستندات المشاريع") التي قد يبرمها الطرفان لتحديد تفاصيل تلك المساعدة ومسؤوليات الطرفين والوكالة التنفيذية على التوالي فيما يتعلق بتلك المشاريع .

2- يقدم برنامج الأمم المتحدة مساعدته بموجب هذا الاتفاق فقط استجابة للطلبات التي تقدمها الحكومة ويعتمدها برنامج الأمم المتحدة . ويتمّ توفير المساعدة المذكورة إلى

ملحق رقم 1 (ليس للتوقيع)

اتفاقية المساعدة الأساسية
(''اتفاقية المساعدة'') فيما بين
الحكومة التي تتلقى المساعدة
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتفاقيـــــــة

فيمـــــــا بيـــــن

(البلـــــــد)

و

برنامـــــج الأمـــــم المتحـــدة
الإنمائـــــــي

لمـــــا كانـــــت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد أنشأت برنامـــــــج الأمم المتحدة الإنمائي (يشار إليـــــــه فيمـــــا يلي بـ ''برنامج الإمم المتحـــــــدة'') لدعم وتكملة مجهودات البلدان الناميـــــــة في حلّ المشاكـــــــل بالغة الأهمية فيما يتعلـــــــق بتطويـــــــر اقتصادهـــــا ولتعزيز تقدمها الاجتماعـــــي وتحسين مستويات الحياة فيها ،

ولمـــــا كانـــت حكومـــــة ----------
---------- ترغب في طلب مساعدة برنامج الأمم المتحدة لصالح شعبها ،

ANNEX 2

Required annual budget for implementing cooperation framework between the United Nations Development Programme (UNDP) and the Government of Qatar

Item	Amount (USD)	Comment
Part Time UNDP Liaison Officer	23,000	The UNDP Liaison Officer will insure supervision and close follow up of the implementation of the MOU with the government of Qatar. He will coordinate provision of the UNDP/UN support to the Qatari Government
UNDP /UN Missions	12,000	This amount has been calculated on the basis of 6 UNDP/UN missions involving exclusively UNDP/UN experts staff. Each mission includes 4 days accommodation + tickets + terminal expenses.
Provisions for ad hoc short term National and International Consultancies	25,000	If and when requested by the government

ملحق رقم 2

الميزانية السنوية المطلوبة لتنفيذ إطار التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ("برنامج الأمم المتحدة") وحكومة دولة قطر

البنـد	المبلـغ (دولار أمريكي)	الملاحظـة
ضابـط ارتبـاط برنامـج الأمـم المتحدة بـدوام جزئـي	23.000	يؤمن ضابط ارتباط برنامج الأمم المتحدة الإشراف على مذكرة التفاهم المبرمة مع حكومة دولة قطر والمتابعة اللصيقة على تنفيذها. كما يقوم بتنسيق تقديم دعم برنامج الأمم المتحدة / الأمم المتحدة إلى حكومة دولة قطر
بعثـات برنامـج الأمـم المتحدة / الامـم المتحـدة	12.000	تم احتساب هذا المبلغ على أساس 6 بعثات لبرنامج الأمم المتحدة / الأمم المتحدة تتعلق حصرا بجهاز خبراء برنامج الأمم المتحدة/ الأمم المتحدة . وتشمل كل بعثة 4 أيام اقامة / بطاقات سفر + المصروفات المحلية
تقديم الاستشارية المحلية والعالمية قصيرة الاجل من وقت الى اخر	25.000	بناءا على طلب الحكومة القطرية

Administrative support	5,000	The administrative support consist of the UNDP/UAE administrative and logistic support towards facilitating the provision of UNDP/UN technical support to Qatar
Travel	6,000	The travel costs have been calculated on the basis of 5 time travel per year, for 3 days each, for UNDP/UAE staff to insure coordination with Qatar and proper implementation of the cooperation framework. The travel cost includes: (Ticket, DSA. Terminal Expenses)
Miscellaneous	3,000	(including communications, reporting. courier..)
Total	**74,000 USD**	

دعم إداري	5,000	يتكون الدعم الإداري من دعم برنامج الأمم المتحدة/ الأمم المتحدة الإداري و اللوجستي بغرض تسهيل تقديم المساعدات الفنية لبرنامج الأمم المتحدة/ الأمم المتحدة إلى دولة قطر
سفر	6,000	تم احتساب تكاليف السفر على أساس خمس رحلات في السنة لمدة ثلاثة أيام في كل مرة يقوم بها جهاز موظفي برنامج الأمم المتحدة/ الأمم المتحدة لتأمين التنسيق مع قطر والتنفيذ الصحيح لإطار التعاون تشمل تكاليف السفر على: تذاكر السفر،

في الرد ، أبلغكم بموجبه أنّ حكومة قطر توافق على شروط خطابكم الذي يشكل مع خطاب الرد الماثل اتفاقية فيما بين حكومة قطر وبرنامج الأمم المتحدة بشأن إطار التعاون ، وتصبح الاتفاقية المذكورة نافذة اعتباراً من تاريخ اليوم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

نيابة عن حكومة دولة قطر

الشيخ / حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني،

أمين عام مجلس التخطيط

التاريخ: ١٧/٧/٢٠٠٥

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

II

خطاب رد من حكومة دولة قطر إلى
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سعادة

يشرّفني أن أقرّ باستلام خطابكم بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٠٥ ونصه كالتالي:

[See letter I -- Voir lettre I]

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

I

LETTER FROM THE UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP) TO THE GOVERNMENT OF QATAR

Excellency;

I have the honour to refer to our discussions conducted with a view to enhancing and revitalizing UNDP's activities in Qatar. During our discussions, we agreed that it would be for the benefit of the people of Qatar if the United Nations Development Programme (hereinafter "UNDP") provide assistance in connection with the new and ambitious development programmes launched by the Government of Qatar (hereinafter "the Government"). In this respect, you informed us that the Government has launched wide reform and public sector improvement programmes requiring technical cooperation with governmental institutions in areas such as strategic planning, human development, education, gender, technologies, statistical systems, quality improvement, economic and industrial policy, capacity building and increasing the percentage of nationals in the country workforce.

Following the termination of the Basic Assistance Agreement of 16 March 1974 between the Government and UNDP on 4 August 1998, the current UNDP activities in Qatar are being carried out by the United Nations Development Programme Office in the United Arab Emirates (hereinafter referred to as "UNDP/UAE"). Both UNDP and the Government wish to facilitate the provision of technical assistance from UNDP/UAE to the Government in order to contribute to the effective attainment of the development objectives of the Government.

I have the honour to confirm that, as a result of our discussions, UNDP and the Government have agreed on the following framework of cooperation in respect of UNDP activities in Qatar:

(A). Depending on the specific needs of the Government in its development programmes and at the request of the Government, the technical cooperation from UNDP will be provided to the Government through UNDP/UAE. The areas of technical cooperation may include, but are not limited to,

- Policy and Strategic Planning;
- Institutional and national human development;
- Economic diversification and industrial development policy;
- Globalization and integration into the global economy;
- National statistics collection, analysis and dissemination;
- National accounts, performance budgeting, public expenditure analysis and management;
- Information and communication technologies;
- Women empowerment;
- Environment sustainability; and
- Other areas/sectors and sub-sectors as appropriate.

- Technical co-operation in the above areas may include,
- Design and implementation of specific projects according to development needs;
- Recruiting international consultants and ensuring their collaborative multidisciplinary approach;
- Support to policy formulation and implementation;
- Capacity development/training for institutions and individuals;
- Identification, procurement and supervision of technical input; and
- Other forms of technical cooperation, as appropriate.

(B). The Government agrees that the provisions of the Standard Basic Assistance Agreement, attached hereto as Annex I, shall be applicable to UNDP and its activities in Qatar, with the following understanding:

1. UNDP assistance shall be carried out by UNDP/UAE. The provisions of the Standard Basic Assistance Agreement relating to UNDP's permanent Mission or Office in Qatar, including the resident representative heading said permanent Mission, shall not be applicable.

2. As the implementation of this framework of cooperation will be carried out by UNDP/UAE Resident Representative and staff, services shall be provided at full costr ecovery basis according to the annual budget attached hereto as Annex II. The Government shall transfer the agreed amount specified in the annual budget to the account of UNDP/UAE. The transfer shall be made by 1 November, but, in any event, not later than 31 December, preceding the year of cooperation exercise. The budget and transfer modalities may be reviewed during the course of the year of cooperation exercise and amended upon agreement by both Parties.

3. The Government will be represented by the Planning Council of Qatar, and UNDP/UAE will be represented by the Resident Representative of UNDP/UAE.

4. Expertise provision as well as expenses for projects agreed upon between UNDP/UAE and the Planning Council/or other Ministries of the Government within this framework of cooperation shall be born by the Panning Council/or concerned Ministry according to the project budgets. The Planning Council/or the concerned Ministry shall transfer into the contributions account of UNDP/UAE the amounts for the projects in accordance with the schedule of payments agreed upon for each project and set out in the relevant project document.

5. The Planning Council and UNDP/UAE may at such intervals as deemed appropriate convene meetings to review the progress of the activities carried out under this framework of cooperation and to plane future activities. The Planning Council and UNDP/UAE may agree, as deemed necessary, on supplementary administrative arrangements for the implementation of the present framework of cooperation. Any such supplementary arrangement shall be considered to be an amendment to this letter concluded pursuant to paragraph (F) below.

(C). Within two weeks following the entry into force of this framework of cooperation, each Party will appoint a liaison officer, to follow-up on the application of this framework

with the other Party. Senior representatives of each Party will hold periodic meetings every three months, and, if considered necessary, upon request, within a shorter period of time.

(D). Either Party may terminate this framework of cooperation by providing written notice to the other Party. Such termination shall take effect six (6) months after receipt of such notice.

(E). In the event of termination, the activities commenced under separate arrangements concluded under this framework of cooperation may be terminated in accordance with the termination provision contained in such agreements. In such a case, the Parties shall take the necessary steps to ensure that the activities carried out are brought to a prompt and orderly conclusion.

In the event of termination of this framework of cooperation, the funds transferred by the Government will continue to be held by the UNDP/UAE until all expenditures and legal commitments incurred by UNDP/UAE have been satisfied from such funds. UNDP/UAE shall ensure the reimbursement to the Government of any surplus of the amounts that have been transferred by the Government of Qatar to UNDP/UAE.

(F). This framework of cooperation may be amended by mutual consent of the Government and UNDP provided that one of the Parties notifies the other Party in writing of the proposed amendment. The amendment shall enter into force three months after the date on which consent is given in writing by both Parties.

I further have the honour to propose to your Excellency that if the contents of this letter and its Annexes are acceptable to the Government, this letter and its Annexes shall constitute an agreement between the Government of Qatar and UNDP on the framework of cooperation which shall enter into force on the date on which the Government confirms its aeceptance of the contents of this letter and its Annexes and which shall remain in force unless terminated in accordance with paragraph (D) above.

I avail myself of this opportunity to express to you, Your Excellency, the assurances of my highest consideration.

On behalf of the UNDP:
MARK MALLOCH BROWN
13 June 2005

ANNEX I

STANDARD BASIC ASSISTANCE AGREEMENT (SBAA) BETWEEN THE RECIPIENT GOVERNMENT AND THE UNDP

AGREEMENT BETWEEN (COUNTRY) AND THE UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME

Whereas the General Assembly of the United Nations has established the United Nations Development Programme (hereinafter called the UNDP) to support and supplement the national efforts of developing countries at solving the most important problems of their economic development and to promote social progress and better standards of life; and

Whereas the Government of ..... wishes to request assistance from the UNDP for the benefit of its people;

Now therefore the Government and the UNDP (hereinafter called the Parties) have entered into this Agreement in a spirit of friendly co-operation.

Article I. Scope of this Agreement

1. This Agreement embodies the basic conditions under which the UNDP and its Executing Agencies shall assist the Government in carrying out its development projects, and under which such UNDP-assisted projects shall be executed. It shall apply to all such UNDP assistance and to such project Documents or other instruments (hereinafter called Project Documents) as the Parties may conclude to define the particulars of such assistance and the respective responsibilities of the Parties and the Executing Agency hereunder in more detail in regard to such projects.

2. Assistance shall be provided by the UNDP under this Agreement only in response to requests submitted by the Government and approved by the UNDP. Such assistance shall be made available to the Government, or to such entity as the Government may designate, and shall be furnished and received in accordance with the relevant and applicable resolutions and decisions of the competent UNDP organs, and subject to the availability of the necessary funds to the UNDP.

Article II. Forms of Assistance

1. Assistance which may be made available by the UNDP to the Government under this Agreement may consist of:

(a) The services of advisory experts and consultants, including consultant firms or organizations, selected by and responsible to, the UNDP or the Executing Agency concerned;

(b) The services of operational experts selected by the Executing Agency, to perform unctions of an operational, executive or administrative character as civil servants of the

Government or as employees of such entities as the Government may designate under Article I, paragraph 2, hereof;

(c) The services of members of the United Nations Volunteers (hereinafter called volunteers);

(d) Equipment and supplies not readily available in (hereinafter called the country);

(e) Seminars, training programmes, demonstration projects, expert working groups and related activities;

(f) Scholarships and fellowships, or similar arrangements under which candidates nominated by the Government and approved by the Executing Agency concerned may study or receive training; and

(g) Any other form of assistance which may be agreed upon by the Government and the UNDP.

2. Requests for assistance shall be presented by the Government to the UNDP through the UNDP resident representative in the country (referred to in paragraph 4(a) of this Article), and in the form and in accordance with procedures established by the UNDP for such requests. The Government shall provide the UNDP with all appropriate facilities and relevant information to appraise the request, including an expression of its intent with respect to the follow-up of investment-oriented projects.

3. Assistance may be provided by the UNDP to the Government either directly, with such external assistance as it may deem appropriate, or through an Executing Agency, which shall have primary responsibility for carrying out UNDP assistance to the project and which shall have the status of an independent contractor for this purpose. Where assistance is provided by the UNDP directly to the Government, all references in this Agreement to an Executing Agency shall be construed to refer to the UNDP, unless clearly inappropriate from the context.

4. (a) The UNDP may maintain a permanent mission, headed by a resident representative, in the country to represent the UNDP therein and be the principal channel of communication with the Government on all Programme matters. The resident representative shall have full responsibility and ultimate authority, on behalf of the UNDP Administrator, for the UNDP programme in all its aspects in the country, and shall be team leader in regard to such representatives of other United Nations organizations as may be posted in the country, taking into account their professional competence and their relations with appropriate organs of the Government. The resident representative shall maintain liaison on behalf of the Programme with the appropriate organs of the Government, including the Government's coordinating agency for external assistance, and shall inform the Government of the policies, criteria and procedures of the UNDP and other relevant programmes of the United Nations. He shall assist the Government, as may be required, in the preparation of UNDP country programme and project requests, as well as proposals for country programme or project changes, assure proper coordination of all assistance rendered by the UNDP through various Executing Agencies or its own consultants, assist the Government, as may be required, in co-ordinating UNDP activities with national, bilateral and multilateral programmes within the country, and carry out such other functions as may be entrusted to him by the Administrator or by an Executing Agency.

(b) The UNDP mission in the country shall have such other staff, as the UNDP may deem appropriate to its proper functioning. The UNDP shall notify the Government from time to time of the names of the members, and of the families of the members, of the mission, and of changes in the status of such persons.

Article III. Execution of Projects

1. The Government shall remain responsible for its UNDP-assisted development projects and the realization of their objectives as described in the relevant Project Documents, and shall carry out such parts of such projects as may be stipulated in the provisions of this Agreement and such Project Documents. The UNDP undertakes to complement and supplement the Government's participation in such projects through assistance to the Government in pursuance of this Agreement and the Work Plan forming part of such Project Documents, and through assistance to the Government in fulfilling its intent with respect to investment follow-up. The Government shall inform UNDP of the Government Co-operating Agency directly responsible for the Government's participation in each UNDP-assisted project. Without prejudice to the Government's overall responsibility for its projects, the Parties may agree that an Executing Agency shall assume primary responsibility for execution of a project in consultation and agreement with the Co-operating Agency, and any arrangements to this effect shall be stipulated in the project Work Plan forming part of the Project Document together with arrangements, if any, for transfer of such responsibility, in the course of project execution, to the Government or to an entity designated by the Government.

2. Compliance by the Government with any prior obligations agreed to be necessary or appropriate for UNDP assistance to a particular project shall be a condition of performance by the UNDP and the Executing Agency of their responsibilities with respect to that project. Should provision of such assistance be commenced before such prior obligations have been met, it may be terminated or suspended without notice and at the discretion of the UNDP.

3. Any agreement between the Government and an Executing Agency concerning the execution of the UNDP- assisted project or between the Government and an operational expert shall be subject to the provisions of this Agreement.

4. The Co-operating Agency shall as appropriate and in consultation with the Executing Agency assign a full-time director for each project who shall perform such functions as are assigned to him by the Co-operating Agency. The Executing Agency shall as appropriate and in consultation with the Government appoint a Chief Technical Adviser or Project Co-ordinator responsible to the Executing Agency to oversee the Executing Agency's participation in the project at the project level. He shall supervise and co-ordinate activities of experts and other Executing Agency personnel and be responsible for the on-the-job training of national Government counterparts. He shall be responsible for the management and efficient utilization of all UNDP-financed inputs, including equipment provided to the project.

5. In the performance of their duties, advisory experts, consultants and volunteers shall act in close consultation with the Government and with persons or bodies designated by the

Government, and shall comply with such instructions from the Government as may be appropriate to the nature of their duties and the assistance to be given and as may be mutually agreed upon between the UNDP and the Executing Agency concerned and the Government. Operational experts shall be solely responsible to, and be under the exclusive direction of, the Government or the entity to which they are assigned, but shall not be required to perform any functions incompatible with their international status or with the purposes of the UNDP or of the Executing Agency. The Government undertakes that the commencing date of each operational expert in its service shall coincide with the effective date of his contract with the Executing Agency concerned.

6. Recipients of fellowships shall be selected by the Executing Agency. Such fellowships shall be administered in accordance with the fellowship policies and practices of the Executing Agency.

7. Technical and other equipment, materials, supplies and other property financed or provided by the UNDP shall belong to the UNDP unless and until such time as ownership thereof is transferred, on terms and conditions mutually agreed upon between the Government and the UNDP, to the Government or to an entity nominated by it.

8. Patent rights, copyright rights, and other similar rights to any discoveries or work resulting from UNDP assistance under this Agreement shall belong to the UNDP. Unless otherwise agreed by the Parties in each case, however, the Government shall have the right to use any such discoveries or work within the country free of royalty or any charge of similar nature.

Article IV. Information concerning Projects

1. The Government shall furnish the UNDP with such relevant reports, maps, accounts, records, statements, documents and other information as it may request concerning any UNDP-assisted project, its execution or its continued feasibility and soundness, or concerning the compliance by the Government with its responsibilities under this Agreement or Project Documents.

2. The UNDP undertakes that the Government shall be kept currently informed of the progress of its assistance activities under this Agreement. Either party shall have the right, at any time, to observe the progress of operations on UNDP-assisted projects.

3. The Government shall, subsequent to the completion of a UNDP-assisted project, make available to the UNDP at its request information as to benefits derived from and activities undertaken to further the purposes of that project, including information necessary or appropriate to its evaluation or to evaluation of UNDP assistance, and shall consult with and permit observation by the UNDP for this purpose.

4. Any information or material which the Government is required to provide to the UNDP under this Article shall be made available by the Government to an Executing Agency at the request of the Executing Agency concerned.

5. The Parties shall consult each other regarding the publication, as appropriate, of any information relating to any UNDP-assisted project or to benefits derived therefrom. However, any information relating to any investment-oriented project may be released by the

UNDP to potential investors, unless and until the Government has requested the UNDP in writing to restrict the release of information relating to such project.

Article V: Participation and contribution of Government in execution of Project

1. In fulfillment of the Government's responsibility to participate and cooperate in the execution of the projects assisted by the UNDP under this Agreement, it shall contribute the following in kind to the extent detailed in relevant Project Documents:

(a) Local counterpart professional and other services, including national counterparts to operational experts;

(b) Land, buildings, and training and other facilities available or produced within the country; and

(c) Equipment, materials and supplies available or produced within the country.

2. Whenever the provision of equipment forms part of UNDP assistance to the Government, the latter shall meet charges relating to customs clearance of such equipment, its transportation from the port of entry to the project site together with any incidental handling or storage and related expenses, its insurance after delivery to the project site, and its installation and maintenance.

3. The Government shall also meet the salaries of trainees and recipients of fellowships during the period of their fellowships.

4. If so provided in the Project Document, the Government shall pay, or arrange to have paid, to the UNDP or an Executing Agency the sums required, to the extent specified in the Project Budget of the Project Document, for the provision of any of the items enumerated in paragraph 1 of this Article, whereupon the Executing Agency shall obtain the necessary items and account annually to the UNDP for any expenditures out of payments made under this provision.

5. Monies payable to the UNDP under the preceding paragraph shall be paid to an account designated for this purpose by the Secretary-General of the United Nations and shall be administered in accordance with the applicable financial regulations of the UNDP.

6. The cost of items constituting the Government's contribution to the project and any sums payable by the Government in pursuance of this Article, as detailed in Project Budgets, shall be considered as estimates based on the best information available at the time of preparation of such Project Budgets. Such sums shall be subject to adjustment whenever necessary to reflect the actual cost of any such items purchased thereafter.

7. The Government shall as appropriate display suitable signs at each project identifying it as one assisted by the UNDP and the Executing Agency.

Article VI. Assessed programme costs and other items payable in local currency

1. In addition to the contribution referred to in Article V, above, the Government shall assist the UNDP in providing it with assistance by paying or arranging to pay for the following local costs or facilities, in the amounts specified in the relevant Project Document

or otherwise determined by the UNDP in pursuance of relevant decisions of its governing bodies:

(a) The local living costs of advisory experts and consultants assigned to projects in the country;

(b) Local administrative and clerical services, including necessary local secretarial help, interpreter-translators, and related assistance;

(c) Transportation of personnel within the country; and

(d) Postage and telecommunications for official purposes.

2. The Government shall also pay each operational expert directly the salary, allowances and other related emoluments which would be payable to one of its nationals if appointed to the post involved. It shall grant an operational expert the same annual and sick leave as the Executing Agency concerned grants its own officials, and shall make any arrangement necessary to permit him to take home leave to which he is entitled under the terms of his service with the Executing Agency concerned. Should his service with the Government be terminated by it under circumstances which give rise to an obligation on the part of an Executing Agency to pay him an indemnity under its contract with him, the Government shall contribute to the cost thereof the amount of separation indemnity which would be payable to a national civil servant or comparable employee of like rank whose service is terminated in the same circumstances.

3. The Government undertakes to furnish in kind the following local services and facilities:

(a) The necessary office space and other premises;

(b) Such medical facilities and services for international personnel as may be available to national civil servants;

(c) Simple but adequately furnished accommodation to volunteers; and

(d) Assistance in finding suitable housing accommodation for international personnel, and the provision of such housing to operational experts under the same conditions as to national civil servants of comparable rank.

4. Government shall also contribute towards the expenses of maintaining the UNDP mission in the country by paying annually to the UNDP a lump sum mutually agreed between the Parties to cover the following expenditures:

(a) An appropriate office with equipment and supplies, adequate to serve as local Headquarters for the UNDP in the country;

(b) Appropriate local secretarial and clerical help, interpreters, translators and related assistance;

(c) Transportation of the resident representative and his staff for official purposes within the country;

(d) Postage and telecommunications for official purposes; and

(e) Subsistence for the resident representative and his staff while in official travel status within the country.

5. The Government shall have the option of providing in kind the facilities referred to in paragraph 4, above, with the exception of items (b) and (e);

6. Monies payable under the provisions of this Article, other than under paragraph 2, shall be paid by the Government and administered by the UNDP in accordance with Article V, paragraph 5.

Article VII. Relation to assistance from other sources

In the event that assistance towards the execution of a project is obtained by either Party from other sources, the Parties shall consult each other and the Executing Agency with a view to effective co-ordination and utilization of assistance received by the Government from all sources. The obligations of the Government hereunder shall not be modified by any arrangements it may enter into with other entities cooperating with it in the execution of a project.

Article VIII. Use of Assistance

The Government shall exert its best efforts to make the most effective use of the assistance provided by the UNDP and shall use such assistance for the purpose for which it is intended. Without restricting the generality of the foregoing, the Government shall take such steps to this end as are specified in the Project Document.

Article IX. Privileges and Immunities

1. The Government shall apply to the United Nations and its organs, including the UNDP and United Nations subsidiary organs acting as UNDP Executing Agencies, their property, funds and assets, and to their officials, including the resident representative and other members of the UNDP mission in the country, the provisions of the Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations.

2. The Government shall apply to each Speeialized Agency acting as an Executing Agency, its property, funds and assets, and to its officials, the provisions of the Convention on the Privileges and Immunities of the Specialized Agencies, including any Annex to the Convention applicable to such Specialized Agency. In case the International Atomic Energy Agency (the IAEA) acts as an Executing Agency, the Government shall apply to its property, funds and assets, and to its officials and experts, the Agreement on the Privileges and Immunities of the IAEA.

3. Members of the UNDP mission in the country shall be granted such additional privileges and immunities as may be necessary for the effective exercise by the mission of its functions.

4. (a) Except as the Parties may otherwise agree in Project Documents relating to specific projects, the Government shall grant all persons, other than Government nationals employed locally, performing services on behalf of the UNDP, a Specialized Agency or the IAEA who are not covered by paragraphs 1 and 2, above, the same privileges and immunities as officials of the United Nations, the Specialized Agency concerned or the IAEA un-

der Sections 18, 19 or 18 respectively of the Conventions on the Privileges and Immunities of the United Nations or of the specialized agencies, or of the Agreement on the Privileges and Immunities of the IAEA.

(b) For purposes of the instruments on privileges and immunities referred to in the preceding parts of this Article:

(1) All papers and documents relating to a project in the possession or under the control of the persons referred to in sub- paragraph 4(a), above, shall be deemed to be documents belonging to the United Nations, the Specialized Agency concerned, or the IAEA, as the case may be; and

(2) Equipment, materials and supplies brought into or purchased or leased by those persons within the country for purposes of a project shall be deemed to be property of the United Nations, the Specialized Agency concerned, or the IAEA, as the case may be.

5. The expression "persons performing services" as used in Articles IX, X and XIII of this Agreement includes operational experts, volunteers, consultants, and juridical as well as natural persons and their employees. It includes governmental or nongovernmental organizations or firms which UNDP may retain, whether as an Executing Agency or otherwise, to execute or to assist in the execution of UNDP assistance to a project, and their employees. Nothing in this Agreement shall be construed to limit the privileges, immunities or facilities conferred upon such organizations or firms or their employees in any other instrument.

Article X. Facilities for execution of UNDP assistance

1. The Government shall take any measures which may be necessary to exempt the UNDP, its Executing Agencies, their experts and other persons performing services on their behalf from regulations or other legal provisions which may interfere with operations under this Agreement, and shall grant them such other facilities as may be necessary for the speedy and efficient execution of UNDP assistance. It shall, in particular, grant them the following rights and facilities:

(a) prompt clearance of experts and other persons performing services on behalf of the UNDP or an Executing Agency;

(b) prompt issuance without cost of necessary visas, licenses or permits;

(c) access to the site of work and all necessary rights of way;

(d) free movement within or to or from the country, to the extent necessary for proper execution of UNDP assistance;

(e) the most favourable legal rate of exchange;

(f) any permits necessary for the importation of equipment, materials and supplies, and for their subsequent exportation;

(g) any permits necessary for importation of property belonging to and intended for the personal use or consumption of officials of the UNDP, its Executing Agencies, or other persons performing services on their behalf, and for the subsequent exportation of such property; and

(h) prompt release from customs of the items mentioned in sub-paragraphs (f) and (g), above.

2. Assistance under this Agreemcnt being provided for the benefit of the Government and people of the Government shall bear all risks of operations arising under this Agreement. It shall be responsible for dealing with claims which may be brought by third parties against the UNDP or an Executing Agency, their officials or other persons performing services on their behalf, and shall hold them harmless in respect of claims or liabilities arising from operations undcr this Agreement. The foregoing provision shall not apply where the Parties and the Executing Agency have agreed that a claim or liability arises from the gross negligence or willful misconduct of the above-mentioned individuals.

Article XI. Suspension or termination of assistance

1. The UNDP may by written notice to the Government and to the Executing Agency concerned suspend its assistance to any project if in the judgment of the UNDP any circumstance arises which interferes with or threatens to interfere with the successful completion of the project or the accomplishment of its purposes. The UNDP may, in the same or a subsequent written notice, indicate the conditions under which it is prepared to resume its assistance to the project. Any such suspension shall continue until such time as such conditions are accepted by the Government and as the UNDP shall give written notice to the Government and the Executing Agency that it is prepared to resume its assistance.

2. If any situation referred to in paragraph I of this Article shall continue for a period of fourteen days after notice thereof and of suspension shall have been given by the UNDP to the Government and the Executing Agency, then at any time thereafter during the continuance thereof, the UNDP may by written notice to the Government and the Executing Agency terminate its assistance to the project.

3. The provisions of this Article shall be without prejudice to any other rights or remedies the UNDP may have in the circumstances, whether under general principles of law or otherwise.

Article XII. Settlement of disputes

I. Any disputes between the UNDP and the Government arising out of or relating to this Agreement which is not settled by negotiation or other agreed mode of settlement shall be submitted to arbitration at the request of either Party. Each Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators so appointed should appoint a third, who shall be the chairman. If within thirty days of the request for arbitration either Party has not appointed an arbitrator or if within fifteen days of the appointment of two arbitrators the third arbitrator has not been appointed, either Party may request the President of the International Court of Justice to appoint an arbitrator. The procedure of the arbitration shall be fixed by the arbitrators, and the expenses of the arbitration shall be borne by the Parties as assessed by the arbitrators. The arbitral award shall contain a statement of the reasons on which it is based and shall be accepted by the Parties as the final adjudication of the dispute.

2. Any dispute between the Government and an operational expert arising out of or relating to the conditions of his service with the Government may be referred to the Executing Agency providing the operational expert by either the Government or the operational expert involved, and the Executing Agency concerned shall use its good offices to assist them in arriving at a settlement. If the dispute cannot be settled in accordance with the preceding sentence or by other agreed mode of settlement, the matter shall at the request of either Party be submitted to arbitration following the same provisions as are laid down in paragraph 1 of this Article, except that the arbitrator not appointed by either Party or by the arbitrators of the Parties shall be appointed by the Secretary-General of the Permanent Court of Arbitration.

Article XIII. General Provisions

1. This Agreement shall [enter into force upon signature, and] [be subject to ratification by the Government, and shall come into force upon receipt by UNDP of notification from the Government of its ratification. Pending such ratification, it shall be given provisional effect by the Parties.] It shall continue in force until terminated under paragraph 3, below. Upon the entry into force of this Agreement, it shall supersede existing Agreements concerning the provision of assistance to the Government out of UNDP resources and concerning the UNDP office in the country, and it shall apply to all assistance provided to the Government and to the UNDP office established in the country under the provisions of the Agreements now superseded.

2. This Agreement may be modified by written agreement between the Parties hereto. Any relevant matter for which no provision is made in this Agreement shall be settled by the Parties in keeping with the relevant resolutions and decisions of the appropriate organs of the United Nations. Each Party shall give full and sympathetic consideration to any proposal advanced by the other Party under this paragraph.

3. This Agreement may be terminated by either Party by written notice to the other and shall terminate sixty days after receipt of such notice.

4. The obligations assumed by the Parties under Articles IV (concerning project information) and VIII (concerning the use of assistance) hereof shall survive the expiration or termination of this Agreement. The obligations assumed by the Government under Articles IX (concerning privileges and immunities), X (concerning facilities for project execution) and XII (concerning settlement of disputes) hereof shall survive the expiration or termination of this Agreement to the extent necessary to permit orderly withdrawal of personnel, funds and property of the UNDP and of any Executing Agency, or of any persons performing services on their behalf under this Agreement.

In witness whereof the undersigned, duly appointed representatives of the United Nations Development Programme and of the Government, respectively, have on behalf of the

Parties signed the present Agreement in the English and Arabic languages in two copies at ..... this ..... day of 2004.

For the United Nations Development Programme:

For the Government of .....:

[*See Annex 2 on p. 46 of this volume.*]

II

RESPONSE LETTER FROM THE GOVERNMENT OF QATAR TO THE UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP)

Excellency

I have the honor to acknowledge receipt of your letter dated 13 June 2005, which reads as follows:

[See letter I]

In reply, I hereby inform you that the Government of Qatar agrees to the terms of your letter, which together with this letter in reply, shall constitute an agreement between the Government of Qatar and UNDP on the framework of cooperation, to enter into force on today's date.

Please accept, Sir, the assurances of my highest consideration.

On behalf of the Government of Qatar:
SHEIKH HAMAD BIN JABOR BIN JASSIM AL- THANI,
Secretary-General, the Planning Council

Date : .....

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ECHANGE DE LETTRES

I

Lettre du Programme de développement des Nations Unies (PNUD) au Gouvernement du Qatar.

Monsieur le Secrétaire général,

J'ai l'honneur de me référer aux entretiens que nous avons eus en vue de relancer et de renforcer les activités du PNUD au Qatar. Au cours de ces entretiens, nous sommes convenus qu'il serait dans l'intérêt des peuples de Qatar que le Programme des Nations Unies pour le développement (ci-après le " PNUD ") fournisse au Gouvernement du Qatar (ci-après " le Gouvernement ") une assistance dans le cadre des nouveaux et ambitieux programmes de développement mis en route dernièrement. A ce propos, vous nous avez fait savoir que le Gouvernement a lancé de vastes programmes de réforme et d'amélioration du secteur public qui supposent une coopération technique avec des organismes publics dans des domaines tels que la planification stratégique, la mise en valeur des ressources humaines, l'éducation, la condition des femmes, les technologies, les systèmes statistiques, l'amélioration de la qualité, la politique économique et industrielle, l'édification des capacités et l'augmentation du pourcentage des nationaux dans la main d' oeuvre.

Suite à la dénonciation de l'Accord d'assistance de base du 16 mars 1974 entre le Gouvernement et le PNUD le 4 août 1998, les activités du PNUD au Qatar sont actuellement menées depuis le Bureau du PNUD dans les Emirats arabes unis (ci-après dénommé " PNUD/EAU "). Le PNUD et le Gouvernement souhaitent tous deux faciliter les prestations d'assistance technique du PNUD/EAU au Gouvernement afin de contribuer à la réalisation effective des objectifs de développement de ce dernier.

Je suis heureux de vous confirmer qu'à la suite de nos entretiens, le PNUD et le Gouvernement se sont entendus sur le cadre suivant de coopération en ce qui concerne les activités du PNUD au Qatar :

A. Les services de coopération technique du PNUD seront fournis au Gouvernement par l'intermédiaire du PNUD/EAU en fonction des besoins spécifiques des programmes de développement du Gouvernement et à la demande de ce dernier. Cette coopération technique peut comprendre, sans nécessairement s'y limiter, les domaines suivants :

- Planification des politiques et des stratégies
- Création d'institutions et mise en valeur des ressources humaines nationales
- Diversification de l'économie et politique d'industrialisation
- Mondialisation et intégration dans l'économie mondiale
- Collecte, analyse et diffusion de statistiques nationales
- Comptabilité nationalc; établissement de budgets d'exécution; analyse et gestion des dépenses publiques
- Technologies de l'information et des communications
- Habilitation des femmes
- Viabilité environnementale

- Autres secteurs et sous-secteurs appropriés

La coopération technique dans les domaines ci-dessus pourra comprendre les activités suivantes :

- Conception et mise en oeuvre de projets spécifiques en fonction des besoins du développement

- Recrutement de consultants internationaux, en veillant à assurer une approche multi-disciplinaire dans un esprit de collaboration

- Appui à l'élaboration et à l'application de mesures gouvernementales

- Formation de compétences / Formation à l'usage d'institutions et d'individus

- Identification, acquisition et supervision d'apports techniques

- Autres formes de coopération technique appropriées

B. Le Gouvernement convient que les dispositions de l'Accord type d'assistance de base, joint en annexe I, seront applicables au PNUD et à ses activités au Qatar, compte tenu de ce qui suit :

1. L'assistance fournie par le PNUD, le sera par le PNUD/EAU. Les dispositions de l'Accord type d'assistance de base relatives à la Mission permanente ou au Bureau du PNUD au Qatar, y compris celles relatives au Représentant résident qui est le chef de ladite Mission permanente ne seront pas applicables.

2. Etant donné que la mise en oeuvre du présent cadre de coopération incombera au Représentant résident et au personnel du PNUD/EAU, les services seront fournis sur la base de recouvrement total des coûts, conformément au budget annuel joint en annexe II. Le Gouvernement transfèrera le montant convenu figurant dans le budget annuel au compte du PNUD/EAU. Le transfert sera effectué au 1er novembre et en tout état de cause, le 31 décembre au plus tard précédant l'année de l'exercice de coopération. Le budget et les modalités de transfert peuvent être revues dans le courant de l'année de l'exercice de coopération et modifiés par voie d'accord entre les Parties.

3. Le Gouvernement sera représenté par le Conseil de la planification du Qatar et le PNUD/EAU sera représenté par le Représentant résident du PNUD/EAU.

4. Les services d'experts fournis ainsi que les dépenses au titre de projets convenus entre le PNUD/EAU et le Conseil de la planification/ou d'autres ministères du Gouvernement en vertu du présent cadre de coopération seront à la charge du Conseil de la planification ou du ministère intéressé conformément aux budgets de projets. Le Conseil de la planification /ou le ministère intéressé transfèreront au compte contributions du PNUD/EAU les montants correspondant aux projets conformément au calendrier de paiement convenu pour chaque projet et figurant dans le descriptif de projet pertinent.

5. Le Conseil de la planification et le PNUD/EAU peuvent aux intervalles qu'ils jugent approprié convoquer des réunions pour examiner l'état d'avancement des activités menées au titre du présent cadre de coopération et pour projeter les activités futures. Le Conseil de la planification et le PNUD/EAU peuvent, s'ils le jugent nécessaire, convenir d'arrangements administratifs supplémentaires pour la mise en oeuvre du présent cadre de coopération. Tout arrangement supplémentaire de cette nature est considéré comme un amendement à la présente lettre conclue conformément au paragraphe F ci-dessous.

C. Dans les deux mois suivant l'entrée en vigueur du présent cadre de coopération, chaque Partie nommera un agent de liaison qui sera chargé de suivre de près l'application du présent cadre avec l'autre Partie. Des représentants de haut niveau des deux Parties tiendront des réunions trimestrielles périodiques et, en cas de besoin, sur demande, dans des délais plus courts.

D. Chaque Partie peut mettre fin au présent cadre de coopération moyennant une notification écrite adressée à l'autre Partie. La dénonciation prend en ce cas effet six (6) mois après la réception de la notification.

E. En cas de dénonciation, il peut être mis fin aux activités entamées en vertu d'arrangements distincts conclus au titre du présent Accord de coopération conformément à la disposition en matière de dénonciation contenue dans lesdits aecords. En pareil cas, les Parties prennent les mesures nécessaires pour faire en sorte qu'il soit mis fin promptement et méthodiquement aux activités en cours.

En cas de dénonciation du présent cadre de coopération, les fonds transférés par le Gouvernement continueront à être détenus par le PNUD/EAU jusqu'à ce que tous les engagements de dépenses et autres obligations légales contractées aient été réglés sur lesdits fonds.

Le PNUD/EAU veillera à assurer le remboursement au Gouvernement du solde excédentaire des montants qui lui ont été transférés par le Gouvernement du Qatar.

F. Le présent cadre de coopération peut être modifié par consentement mutuel du Gouvernement et du PNUD à condition que l'une des Parties informe l'autre Partie par écrit de l'amendement proposé. L'amendement entrera en vigueur trois mois après la date à laquelle leur consentement aura été donné par écrit par les deux Parties.

J'ai l'honneur de vous proposer, Monsieur le Secrétaire général, que si le contenu de la présente lettre et de ses annexes recueillent l'agrément du Gouvernement, la présente lettre et ses annexes constituent un Accord entre le Gouvernement du Qatar et le PNUD sur le cadre de coopération, lequel entrera en vigueur à la date à laquelle le Gouvernement confirmera qu'il accepte le contenu de cette lettre et de ses annexes et restera en vigueur à moins qu'il ne soit dénoncé conformément au paragraphe D ci-dessus.

Je saisis l'oeeasion pour vous adresser, Monsieur le Ministre, mes assurances de ma plus haute considération.

POUR LE COMPTE DU PNUD :
MARK MALLOCH BROWN
Date : 13 juin 2005

ANNEXE I

ACCORD DE BASE TYPE D'ASSISTANCE ENTRE LE GOUVERNEMENT BENEFICIAIRE ET LE PNUD

ACCORD ENTRE (PAYS) ET LE PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR LE DEVELOPPEMENT

CONSIDERANT que l'Assemblée générale des Nations Unies a établi le Programme des Nations Unies pour le développement (ci-après dénommé le PNUD) afin d'appuyer et de compléter les efforts que les pays en voie de développement déploient sur le plan national pour résoudre les problèmes les plus importants de leur développement économique, de favoriser le progrès social et d'instaurer de meilleures conditions de vie; et

CONSIDERANT que le Gouvernement du ..... souhaite demander l'assistance du PNUD dans l'intérêt de son peuple;

Le Gouvernement et le PNUD (ci-après dénommés les Parties) ont conclu le présent Accord dans un esprit d'amicale coopération.

Article premier. Portée de l'Accord

1. Le présent Accord énonce les conditions fondamentales dans lesquelles le PNUD et les Agents d'exécution aideront le Gouvernement à mener à bien ses projets de développement, et dans lesquelles lesdits projets bénéficiant de l'assistance du PNUD seront exécutés. Il vise l'ensemble de l'assistance que le PNUD fournira à ce titre, ainsi que les documents relatifs aux projets ou autres textes (ci-après dénommés les documents relatifs aux projets) que les Parties pourront mettre au point d'un commun accord pour définir plus précisément, dans le cadre de ces projets, les détails de cette assistance et les responsabilités respectives des Parties et de l'Agent d'exécution aux termes du présent Accord.

2. Le PNUD ne fournira une assistance au titre du présent Accord que pour répondre aux demandes présentées par le Gouvernement et approuvées par le PNUD. Cette assistance sera mise à la disposition du Gouvernement ou de toute entité que le Gouvernement pourra désigner, et elle sera fournie et reçue conformément aux résolutions et décisions pertinentes et applicables des organes compétents du PNUD, et sous réserve que le PNUD dispose des fonds nécessaires.

Article II. Formes de l'assistance

1. L'assistance que le PNUD pourra mettre à la disposition du Gouvernement en vertu du présent Accord comprend notamment :

a) Les services d'experts conseils et de consultants, y compris ceux de cabinets ou d'organismes de consultants, choisis par le PNUD ou l'Agent d'exécution et responsables devant eux;

b) Les services d'experts opérationnels choisis par l'Agent d'exécution pour exercer des fonctions d'exécution, de direction ou d'administration en tant que fonctionnaires du Gouvernement ou employés des entités que le Gouvernement pourra désigner conformément au paragraphe 2 de l'article premier du présent Accord;

c) Les services de Volontaires des Nations Unies (ci-après dénommés les volontaires);

d) Le matériel et les fournitures qu'il est difficile de se procurer en ..... (ci-après dénommé "le pays");

e) Des séminaires, des programmes de formation, des projets de démonstration, des groupes de travail d'experts et des activités connexes;

f) Des bourses d'études et de perfectionnement ou des dispositions similaires permettant aux candidats désignés par le Gouvernement et agréés par l'Agent d'exécution de faire des études ou de recevoir une formation professionnelle; et

g) Toute autre forme d'assistance dont le Gouvernement et le PNUD pourront convenir.

2. Le Gouvernement devra présenter ses demandes d'assistance au PNUD par l'intermédiaire du Représentant résident du PNUD dans le pays (mentionné à l'alinéa a) du paragraphe 4 du présent article), sous la forme et conformément aux procédures prévues par le PNUD pour ces demandes. Le Gouvernement fournira au PNUD toutes les facilités nécessaires et tous les renseignements pertinents pour évaluer les demandes, en lui faisant part notamment de ses intentions quant à la suite à donner aux projets orientés vers l'investissement.

3. Le PNUD pourra aider le Gouvernement soit directement, en lui fournissant l'assistance extérieure qu'il jugera appropriée, soit par l'intermédiaire d'un Agent d'exécution, qui sera responsable au premier chef de la mise en uvre de l'assistance du PNUD au titre du projet et dont la situation, à cette fin, sera celle d'un entrepreneur indépendant. Lorsque le PNUD fournira directement une assistance au Gouvernement, toute mention d'un Agent d'exécution dans le présent Accord devra être interprétée comme désignant le PNUD, à moins que, de toute évidence, le contexte ne s'y oppose.

4. a) Le PNUD pourra avoir dans le pays une mission permanente, dirigée par un Représentant résident, pour le représenter sur place et servir de principal agent de liaison avec le Gouvernement pour toutes les questions relatives au Programme. Au nom du Directeur du PNUD, le Représentant résident sera responsable, pleinement et en dernier ressort, du programme du PNUD sous tous ses aspects dans le pays et assumera les fonctions de chef d'équipe à l'égard des représentants d'autres organismes des Nations Unies en poste dans le pays, compte tenu de leurs qualifications professionnelles et de leurs relations avec les organes compétents du Gouvernement. Au nom du Programme, le Représentant résident assurera la liaison avec les organes compétents du Gouvernement, notamment l'organisme national chargé de coordonner l'assistance extérieure, et il informera le Gouvernement des principes, critères et procédures du PNUD et des autres programmes pertinents des Nations Unies. Le cas échéant, il aidera le Gouvernement à établir les demandes concernant le programme et les projets du pays que le Gouvernement compte soumettre au PNUD, ainsi que les propositions visant à modifier le programme ou les projets, il assurera comme il convient la coordination de toute l'assistance que le PNUD fournira par l'intermédiaire des di-

vers Agents d'exécution ou de ses propres consultants, il aidera le Gouvernement, lorsqu'il y a lieu, à coordonner les activités du PNUD avec celles qui relèvent des programmes nationaux, bilatéraux et multilatéraux dans le pays et il s'acquittera de toutes les autres tâches que le Directeur ou un Agent d'exécution pourront lui confier.

b) La mission du PNUD dans le pays sera en outre dotée du personnel que le PNUD jugera nécessaire pour assurer la bonne marche des travaux. Le PNUD notifiera au Gouvernement, de temps à autre, le nom des membres du personnel de la mission et des membres de leur famille, et toute modification de la situation de ces personnes.

Article 3. Exécution des projets

1. Le Gouvernement demeurera responsable de ses projets de développement qui bénéficient de l'assistance du PNUD et de la réalisation de leurs objectifs tels qu'ils sont décrits dans les documents relatifs aux projets et il exécutera les éléments de ces projets qui seront spécifiés dans le présent Accord et lesdits documents. Le PNUD s'engage à appuyer et compléter la participation du Gouvernement à ces projets en lui fournissant une assistance conformément au présent Accord et aux plans de travail contenus dans les documents relatifs aux projets et en l'aidant à réaliser ses intentions quant à la suite à donner aux investissements. Le Gouvernement indiquera au PNUD quel est l'Organisme coopérateur du Gouvernement directement responsable de la participation du Gouvernement dans chacun des projets bénéficiant de l'assistance du PNUD. Sans préjudice de la responsabilité générale du Gouvernement à l'égard de ses projets, les Parties pourront convenir qu'un agent d'exécution sera responsable au premier chef de l'exécution d'un projet, en consultation et en accord avec l'Organisme coopérateur, tous les arrangements à cet effet étant stipulés dans le plan de travail contenu dans le document relatif au projet, ainsi que tous les arrangements prévus, le cas échéant, pour déléguer cette responsabilité, au cours de l'exécution du projet, au Gouvernement ou à une entité désignée par lui.

2. Le PNUD et l'Agent d'exécution ne seront tenus de s'acquitter des responsabilités qui leur incombent dans le cadre d'un projet donné qu'à condition que le Gouvernement ait lui-même rempli toutes les obligations préalables jugées d'un commun accord nécessaires ou utiles pour l'assistance du PNUD audit projet. Si cette assistance commence à être fournie avant que le Gouvernement ait rempli ces obligations préalables, elle pourra être arrêtée ou suspendue sans préavis et à la discrétion du PNUD.

3. Tout accord conclu entre le Gouvernement et un Agent d'exécution au sujet de l'exécution d'un projet bénéficiant de l'assistance du PNUD ou entre le Gouvernement et un expert opérationnel sera subordonné aux dispositions du présent Accord.

4. L'organisme coopérateur affectera à chaque projet, selon qu'il conviendra et en consultation avec l'Agent d'exécution, un directeur à plein temps qui s'acquittera des tâches que lui confiera l'Organisme coopérateur. L'Agent d'exécution désignera, selon qu'il conviendra et en consultation avec le Gouvernement, un conseiller technique principal ou un coordinateur de projet qui supervisera sur place la participation de l'Agent d'exécution audit projet et sera responsable devant lui. Il supervisera et coordonnera les activités des experts et des autres membres du personnel de l'Agent d'exécution et il sera responsable de la formation en cours d'emploi du personnel national de contrepartie. Il sera responsable de la gestion et

de l'utilisation efficace de tous les éléments financés par le PNUD, y compris du matériel fourni au titre du projet.

5. Dans l'exercice de leurs fonctions, les experts conseils, les consultants et les volontaires agiront en consultation étroite avec le Gouvernement et avec les personnes ou organismes désignés par celui-ci, et ils se conformeront aux directives du Gouvernement qui pourront être applicables, eu égard à la nature de leurs fonctions et de l'assistance à fournir et dont le PNUD, l'Agent d'exécution et le Gouvernement pourront convenir d'un commun accord. Les experts opérationnels seront uniquement responsables devant le Gouvernement ou l'entité à laquelle ils seront affectés et ils en relèveront exclusivement, mais ils ne seront pas tenus d'exercer des fonctions incompatibles avec leur statut international ou avec les buts du PNUD ou de l'Agent d'exécution. Le Gouvernement s'engage à faire coïncider la date d'entrée en fonctions de chaque expert opérationnel avec la date d'entrée en vigueur de son contrat avec l'Agent d'exécution.

6. L'Agent d'exécution sélectionnera les boursiers. L'administration des bourses s'effectuera conformément aux principes et pratiques de l'Agent d'exécution dans ce domaine.

7. Le PNUD restera propriétaire du matériel technique et autre, ainsi que des approvisionnements, fournitures et autres biens financés ou fournis par lui, à moins qu'ils ne soient cédés au Gouvernement ou à une entité désignée par celui-ci, selon des modalités et à des conditions fixées d'un commun accord par le Gouvernement et le PNUD.

8. Le PNUD restera propriétaire des brevets, droits d'auteur, droits de reproduction et autres droits de même nature sur les découvertes ou travaux résultant de l'assistance qu'il fournira au titre du présent Accord. A moins que les Parties n'en décident autrement dans chaque cas, le Gouvernement pourra toutefois utiliser ces découvertes ou ces travaux dans le pays sans avoir à payer de redevances ou autres droits analogues.

Article IV. Renseignements relatifs aux projets

1. Le Gouvernement fournira au PNUD tous les rapports, cartes, comptes, livres, états, documents et autres renseignements pertinents que ce dernier pourra lui demander concernant tout projet bénéficiant de l'assistance du PNUD ou son exécution, ou montrant qu'il demeure réalisable et judicieux ou que le Gouvernement s'acquitte des responsabilités qui lui incombent en vertu du présent Accord ou des documents relatifs au projet.

2. Le PNUD s'engage à faire en sorte que le Gouvernement soit tenu au courant des progrès de ses activités d'assistance en vertu du présent Accord. Chacune des Parties aura le droit, à tout moment, d'observer l'état d'avancement des opérations entreprises dans le cadre des projets bénéficiant de l'assistance du PNUD.

3. Après l'achèvement d'un projet bénéficiant de l'aide du PNUD, le Gouvernement fournira au PNUD, sur sa demande, des renseignements sur les avantages qui en résultent et sur les activités entreprises pour atteindre les objectifs du projet, notamment les renseignements nécessaires ou utiles pour évaluer le projet ou l'assistance du PNUD et, à cette fin, il consultera le PNUD et l'autorisera à observer la situation.

4. Tout renseignement ou document que le Gouvernement est tenu de fournir au PNUD en vertu du présent article sera également communiqué à l'Agent d'exécution si celui-ci en fait la demande.

5. Les Parties se consulteront au sujet de la publication, selon qu'il conviendra, des renseignements relatifs aux projets bénéficiant de l'assistance du PNUD ou aux avantages qui en résultent. Toutefois, s'il s'agit de projets orientés vers l'investissement, le PNUD pourra communiquer les renseignements y relatifs à des investisseurs éventuels, à moins que le Gouvernement ne lui demande, par écrit, de limiter la publication de renseignements sur le projet.

Article V. Participation et contribution du Gouvernement à l'exécution des projets

1. Pour s'acquitter de ses responsabilités en ce qui concerne sa participation et sa contribution à l'exécution des projets bénéficiant de l'assistance du PNUD en vertu du présent Accord, le Gouvernement fournira à titre de contribution en nature, et dans la mesure où cela sera spécifié en détail dans les documents pertinents relatifs aux projets :

a) Les services de spécialistes locaux et autre personnel de contrepartie, notamment les homologues nationaux des experts opérationnels;

b) Les terrains, les bâtiments, les moyens de formation et autres installations et services qui existent dans le pays ou qui y sont produits;

c) Le matériel, les approvisionnements et les fournitures qui existent dans le pays ou qui y sont produits.

2. Chaque fois que l'assistance du PNUD prévoit la fourniture de matériel au Gouvernement, ce dernier prendra à sa charge les frais de dédouanement de ce matériel, les frais de transport du port d'entrée jusqu'en lieu d'exécution du projet, les dépenses imprévues de manipulation ou d'entreposage et autres dépenses connexes ainsi que les frais d'assurance après livraison sur le lieu d'exécution du projet et les frais d'installation et d'entretien.

3. Le Gouvernement prendra également à sa charge la rémunération des stagiaires et des boursiers pendant la durée de leur bourse.

4. Le Gouvernement versera ou fera verser au PNUD ou à un Agent d'exécution, si des dispositions en ce sens figurent dans le document relatif au projet et dans la mesure fixée dans le budget du projet contenu dans ledit document, les sommes requises pour couvrir le coût de l'un quelconque des biens et services énumérés au paragraphe 1 du présent article, l'Agent d'exécution se procurera alors les biens et services nécessaires et rendra compte chaque année au PNUD de toutes dépenses couvertes par prélèvement sur les sommes versées en application de la présente disposition.

5. Les sommes payables au PNUD en vertu du paragraphe précédent seront déposées à un compte qui sera désigné à cet effet par le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies et géré conformément aux dispositions pertinentes du règlement financier du PNUD.

6. Le coût des biens et services qui constituent la contribution du Gouvernement aux projets et toute somme payable par lui en vertu du présent article, tels qu'ils sont indiqués en détail dans les budgets des projets, seront considérés comme des estimations fondées sur les budgets. Ces montants feront l'objet d'ajustements chaque fois que cela se révélera nécessaire, compte tenu du coût effectif des biens et services achetés par la suite.

7. Le Gouvernement disposera, selon qu'il conviendra, sur les lieux d'exécution de chaque projet, des écriteaux appropriés indiquant qu'il s'agit d'un projet bénéficiant de l'assistance du PNUD et de l'Agent d'exécution.

Article VI. Contribution statutaire aux dépenses du programme et autres frais payables en monnaie locale

1. Outre la contribution visée à l'article V ci-dessus, le Gouvernement aidera le PNUD à lui fournir son assistance en payant ou en faisant payer les dépenses locales et les services ci-après, jusqu'à concurrence des montants indiqués dans le document relatif au projet ou fixés par ailleurs par le PNUD conformément aux décisions pertinentes de ses organes directeurs :

a) Les frais locaux de subsistance des experts conseils et des consultants affectés aux projets dans le pays;

b) Les services de personnel administratif et de personnel de bureau local, y compris le personnel de secrétariat, les interprètes-traducteurs et autres auxiliaires analogues dont les services seront nécessaires;

c) Le transport du personnel à l'intérieur du pays; et

d) Les services postaux et de télécommunications nécessaires à des fins officielles.

2. Le Gouvernement versera aussi directement à chaque expert opérationnel le traitement, les indemnités et autres éléments de rémunération que recevrait l'un de ses ressortissants s'il était nommé au même poste. Il lui accordera les mêmes congés annuels et congés de maladie que ceux accordés par l'Agent d'exécution à ses propres agents et il prendra les dispositions nécessaires pour qu'il puisse prendre le congé dans les foyers auquel il a droit en vertu du contrat qu'il a passé avec l'organisation intéressée. Si le Gouvernement prend l'initiative de mettre fin à l'engagement de l'expert dans des circonstances telles que l'Agent d'exécution soit tenu de lui verser une indemnité en vertu du contrat qu'il a passé avec lui, le Gouvernement versera, à titre de contribution au règlement de cette indemnité, une somme égale au montant de l'indemnité de licenciement qu'il devrait verser à un de ses fonctionnaires ou autres personnes employées par lui à titre analogue auxquels l'intéressé est assimilé quant au rang, s'il mettait fin à leurs services dans les mêmes circonstances.

3. Le Gouvernement s'engage à fournir, à titre de contribution en nature, les installations et services locaux suivants :

a) Les bureaux et autres locaux nécessaires;

b) Des facilités et services médieaux pour le personnel international comparables à ceux dont disposent les fonctionnaires nationaux;

c) Des logements simples mais adéquatement meublés pour les volontaires; et

d) Une assistance pour trouver des logements qui conviennent au personnel international et la fourniture de logements appropriés aux experts opérationnels, dans des conditions semblables à celles dont bénéficient les fonctionnaires nationaux auxquels les intéressés sont assimilés quant au rang.

4. Le Gouvernement contribuera également aux dépenses d'entretien de la mission du PNUD dans le pays en versant tous les ans au PNUD une somme globale dont le montant

sera fixé d'un commun accord par les Parties, afin de couvrir les frais correspondant aux postes de dépenses ci-après :

a) Bureaux appropriés, y compris le matériel et les fournitures, pour le siège local du PNUD dans le pays;

b) Personnel local approprié : secrétaires et commis, interprètes, traducteurs et autres auxiliaires;

c) Moyens de transport pour le Représentant résident et ses collaborateurs lorsque ceux-ci, dans l'exercice de leurs fonctions, se déplaceront à l'intérieur du pays;

d) Services postaux et de télécommunications nécessaires à des fins officielles; et

e) Indemnité de subsistance du Représentant résident et de ses collaborateurs lorsque ceux-ci, dans l'exercice de leurs fonctions, se déplaceront à l'intérieur du pays.

5. Le Gouvernement aura la faculté de fournir en nature les installations et services mentionnés au paragraphe 4 ci-dessus, à l'exception de ceux visés aux alinéas b) et e).

6. Les sommes payables en vertu des dispositions du présent article, à l'exception du paragraphe 2, seront versées par le Gouvernement et gérées par le PNUD conformément au paragraphe 5 de l'article V.

Article VII. Rapport entre l'assistance du PNUD et l'assistance provenant d'autres sources

Au cas où l'une d'elles obtiendrait, en vue de l'exécution d'un projet, une assistance provenant d'autres sources, les Parties se consulteront entre elles et consulteront l'Agent d'exécution afin d'assurer une coordination et une utilisation efficace de l'ensemble de l'assistance reçue par le Gouvernement. Les arrangements qui pourraient être conclus avec d'autres entités prêtant leur concours au Gouvernement pour l'exécution d'un projet ne modifieront pas les obligations qui incombent audit Gouvernement en vertu du présent Accord.

Article VIII. Utilisation de l'assistance fournie

Le Gouvernement ne ménagera aucun effort pour tirer le meilleur parti possible de l'assistance du PNUD, qu'il devra utiliser aux fins prévues. Sans limiter la portée générale de ce qui précède, le Gouvernement prendra à cette fin les mesures indiquées dans le document relatif au projet.

Article IX. Privilèges et immunités

1. Le Gouvernement appliquera à l'Organisation des Nations Unies et à ses organes, y compris le PNUD et les organes subsidiaires de l'Organisation des Nations Unies faisant fonction d'Agents d'exécution de projets du PNUD ainsi qu'à leurs biens, fonds et avoirs et à leurs fonctionnaires, y compris le Représentant résident et les autres membres de la mission du PNUD dans le pays, les dispositions de la Convention sur les privilèges et immunités des Nations Unies.

2. Le Gouvernement appliquera à toute institution spécialisée faisant fonction d'Agent d'exécution, ainsi qu'à ses biens, fonds et avoirs et à ses fonctionnaires, les dispositions de la Convention sur les privilèges et immunités des institutions spécialisées , y compris celles de toute annexe à la Convention applicable à ladite institution spécialisée. Si l'Agence internationale de l'énergie atomique (AIEA) fait fonction d'Agent d'exécution, le Gouvernement appliquera à ses fonds, biens et avoirs, ainsi qu'à ses fonctionnaires et experts, les dispositions de l'Accord relatif aux privilèges et immunités de l'AIEA .

3. Les membres de la mission du PNUD dans le pays bénéficieront de tous les autres privilèges et immunités qui pourront être nécessaires pour permettre à la mission de remplir efficacement ses fonctions.

4. a) A moins que les Parties n'en décident autrement dans les documents relatifs à des projets particuliers, le Gouvernement accordera à toutes les personnes, autres que les ressortissants du Gouvernement employés sur le plan local, fournissant des services pour le compte du PNUD, d'une institution spécialisée ou de l'AIEA et qui ne sont pas visées aux paragraphes 1 et 2 ci-dessus les mêmes privilèges et immunités que ceux auxquels ont droit les fonctionnaires de l'Organisation des Nations Unies, de l'institution spécialisée intéressée ou de l'AIEA en vertu de la section 18 de la Convention sur les privilèges et immunités des institutions spécialisées ou de la section 18 de l'Accord relatif aux privilèges et immunités de l'AIEA, respectivement.

b) Aux fins des instruments sur les privilèges et immunités qui sont mentionnés ci-dessus dans le présent article :

1) Tous les papiers et documents relatifs à un projet qui sont en possession ou sous le contrôle de personnes visées à l'alinéa a du paragraphe 4 ci-dessus seront considérés comme la propriété de l'Organisation des Nations Unies, de l'institution spécialisée intéressée ou de l'AIEA, selon le cas; et

2) Le matériel, les approvisionnements et les fournitures importés, achetés ou loués par ces personnes dans le pays aux fins d'un projet seront considérés comme la propriété de l'Organisation des Nations Unies, de l'institution spécialisée intéressée ou de l'AIEA, selon le cas.

5. L'expression " personnes fournissant des services " telle qu'elle est utilisée dans les article IX, X et XIII du présent Accord vise les experts opérationnels, les volontaires, les consultants et les personnes juridiques et physiques ainsi que leurs employés. Elle vise les organisations ou sociétés gouvernementales ou non gouvernementales auxquelles le PNUD peut faire appel en tant qu'Agent d'exécution ou à tout autre titre pour exécuter un projet ou aider à mettre en oeuvre l'assistance du PNUD à un projet, ainsi que leurs employés. Aucune disposition du présent Accord ne sera interprétée comme limitant les privilèges, immunités ou facilités accordées à ces organisations ou sociétés ou à leurs employés en vertu d'un autre instrument.

Article X. Facilités accordées aux fins de la mise en oeuvre de l'assistance du PNUD

1. Le Gouvernement prendra toutes les mesures qui pourront être nécessaires pour que le PNUD, les Agents d'exécution, leurs experts et les autres personnes fournissant des services pour leur compte ne soient pas soumis à des règlements ou autres dispositions ju-

ridiques qui pourraient gêner l'exécution d'opérations entreprises en vertu du présent Accord, et leur accordera toutes les autres facilités nécessaires à la mise en oeuvre rapide et satisfaisante de l'assistance du PNUD. Il leur accordera notamment les droits et facilités ci-après :

a) Admission rapide des experts et autres personnes fournissant des services pour le compte du PNUD ou d'un Agent d'exécution;

b) Délivrance rapide et gratuite des visas, permis et autorisations nécessaires;

c) Accès aux lieux d'exécution des projets et tous droits de passage nécessaires;

d) Droit de circuler librement à l'intérieur du pays, d'y entrer ou d'en sortir, dans la mesure nécessaire à la mise en oeuvre satisfaisante de l'assistance du PNUD;

e) Taux de change légal le plus favorable;

f) Toutes autorisations nécessaires à l'importation de matériel, d'approvisionnements et de fournitures ainsi qu'à leur exportation ultérieure;

g) Toutes autorisations nécessaires à l'importation de biens appartenant aux fonctionnaires du PNUD et des Agents d'exécution ou à d'autres personnes fournissant des services pour leur compte, et destinés à la consommation ou à l'usage personnel des intéressés, ainsi que toutes autorisations nécessaires à l'exportation ultérieure de ces biens; et

h) Dédouanement rapide des biens mentionnés aux alinéas f et g ci-dessus.

2. L'assistance fournie en vertu du présent Accord devant servir les intérêts du Gouvernement et du peuple de .. , le Gouvernement supportera tous les risques des opérations exécutées en vertu du présent Accord. Il devra répondre à toutes réclamations que des tiers pourraient présenter contre le PNUD ou contre un Agent d'exécution, ou leur personnel, ou contre d'autres personnes fournissant des services pour leur compte, et il les mettra hors de cause en cas de réclamation et les dégagera de toute responsabilité résultant d'opérations exécutées en vertu du présent Accord. Les dispositions qui précèdent ne s'appliqueront pas si les Parties et l'Agent d'exécution conviennent que ladite réclamation ou ladite responsabilité résultent d'une négligence grave ou d'une faute intentionnelle des intéressés.

Article XI. Suspension ou fin de l'assistance

1. Le PNUD pourra, par voie de notification écrite adressée au Gouvernement et à l'Agent d'exécution, suspendre son assistance à un projet si, de l'avis du PNUD, des circonstances se présentent qui gênent ou menacent de gêner la bonne exécution du projet ou la réalisation de ses fins. Le PNUD pourra, dans la même notification écrite ou dans une notification ultérieure, indiquer les conditions dans lesquelles il serait disposé à reprendre son assistance au projet. Cette suspension pourra se poursuivre jusqu'à ce que le Gouvernement ait accepté ces conditions et que le PNUD ait notifié par écrit le Gouvernement et l'Agent d'exécution qu'il est disposé à reprendre son assistance.

2. Si une situation du type visé au paragraphe 1 du présent article se poursuit pendant 14 jours après que le PNUD a notifié cette situation et la suspension de son assistance au Gouvernement et à l'Agent d'exécution, le PNUD pourra à tout moment, tant que cette situation se poursuivra, mettre fin à son assistance au projet par voie de notification écrite au Gouvernement et à l'Agent d'exécution.

3. Les dispositions du présent article ne préjugent pas de tous autres droits ou recours dont le PNUD pourrait se prévaloir en l'occurrence, selon les principes généraux du droit ou à d'autres titres.

Article XII. Règlement des différends

1. Tout différend entre le PNUD et le Gouvernement auquel donnerait lieu le présent Accord ou qui y aurait trait et qui ne pourrait être réglé par voie de négociations ou par un autre mode convenu de règlement sera soumis à l'arbitrage à la demande de l'une des Parties. Chacune des Parties désignera un arbitre et les deux arbitres ainsi désignés en nommeront un troisième, qui présidera. Si, dans les 30 jours qui suivront la demande d'arbitrage, l'une des Parties n'a pas désigné d'arbitre ou si, dans les 15 jours qui suivront la nomination des deux arbitres, le troisième arbitre n'a pas été désigné, l'unc des Parties pourra demander au Président de la Cour internationale de Justice de désigner un arbitre. La procédure d'arbitrage sera arrêtée par les arbitres et les frais de l'arbitrage seront à la charge dcs Parties, à raison de la proportion fixée par les arbitres. La sentence arbitrale sera motivée et sera acceptée par les Parties comme le règlement définitif du différend.

2. Tout différend entre le Gouvernement et un expert opérationnel auquel donneraient lieu les conditions d'emploi de l'expert auprès du Gouvernement ou qui y auraient trait pourra être soumis à l'Agent d'exécution qui aura fourni les services de l'expert opérationnel, soit par lc Gouvernement soit par l'expert opérationnel, et l'Agent d'exécution intéressé usera de ses bons offices pour aider les Parties à arriver à un règlement. Si le différend ne peut être réglé conformément à la phrase précédente ou par un autre mode convenu de règlement, la question sera soumise à l'arbitrage à la demande de l'une des Parties, conformément aux dispositions énoncées au paragraphe 1 du présent article, si ce n'est que l'arbitre qui n'aura pas été désigné par l'une des Parties ou par les arbitres des Parties sera désigné par le secrétaire général de la Cour permanente d'arbitrage.

Article XIII. Dispositions générales

1. Le présent Accord sera soumis à la ratification du Gouvernement et entrera en vigueur dès que le PNUD recevra du Gouvernement notification de sa ratification. Dans l'intervalle, les Parties lui donneront provisoirement effet. Il demeurera en vigueur tant qu'il n'aura pas été dénoncé conformément au paragraphe 3 ci-dessous. Lors de son cntrée en vigueur, le présent Accord remplacera les accords existants en ce qui concerne l'assistance fournie au Gouvernement à l'aide des ressources du PNUD et le bureau du PNUD dans le pays, et il s'appliquera à toute assistance fournie au Gouvernement et au bureau du PNUD établi dans le pays en vertu des dispositions des accords ainsi remplacés.

2. Le présent Accord pourra être modifié par accord écrit entre les Parties. Les questions non expressément prévues dans le présent Accord seront réglées par les Parties conformément aux résolutions et décisions pertinentes des organes compétents de l'Organisation des Nations Unies. Chacune des Parties examinera avec soin et dans un esprit favorable toute proposition dans ce sens présentée par l'autre Partie en application du présent paragraphe.

3. Le présent Accord pourra être dénoncé par l'une ou l'autre Partie par voie de notification écrite adressée à l'autre Partie et il cessera de produire ses effets 60 jours après la réception de ladite notification.

4. Les obligations assumées par les Parties en vertu des articles IV (Renseignements relatifs aux projets) et VIII (Utilisation de l'assistance fournie) subsisteront après l'expiration ou la dénonciation du présent Accord. Les obligations assumées par le Gouvernement en vertu des articles IX (Privilèges et immunités), X (Facilités accordées aux fins de la mise en oeuvre de l'assistance du PNUD) et XII (Règlement des différends) du présent Accord subsisteront après l'expiration ou la dénonciation dudit Accord dans la mesure nécessaire pour permettre de procéder méthodiquement au rapatriement du personnel, des fonds et des biens du PNUD et de tout Agent d'exécution ou de toute personne fournissant des services pour leur compte en vertu du présent Accord.

EN FOI DE QUOI les soussignés, représentants dûment autorisés du Programme des Nations Unies pour le développement d'une part, et du Gouvernement d'autre part, ont, au nom des Parties, signé le présent Accord en deux exemplaires établis en langues anglaise et arabe, à ....., le.....(2004)

Pour le Programme des Nations Unies Pour le développement :

Pour le Gouvernement de ..... :

ANNEXE 2

BUDGET ANNUEL REQUIS POUR LA MISE EN OEUVRE DU CADRE DE COOPÉRATION ENTRE LE PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT (PNUD) ET LE GOUVERNEMENT DU QATAR

Poste	**Montant ($)**	**Observations**
Agent de liaison du PNUD à temps partiel	23.000	L'Agent de liaison du PNUD assurera la supervision, et un suivi de près, de la mise en oeuvre du Mémorandum d'accord avec le Gouvernement du Qatar. Il coordonnera la fourniture de l'appui PNUD/ONU au Gouvernement du Qatar
Missions PNUD/ ONU	12.000	Ce montant a été calculé sur la base de 6 missions PNUD/ONU composées exclusivement d'experts PNUD/ONU. Pour chaque mission, on a compté 4 jours d'hébergement + les billets + les faux-frais au départ et à l'arrivée
Provision pour prestations à court terme de consultants nationaux internationaux	25.000	Prestations fournies en réponse à la demande du Gouvernement
Appui administratif	5.000	Il s'agit de l'appui logistique et administratif du PNUD/ EAU qui est destiné à faciliter la fourniture de l'appui technique PNUD/ONU au Qatar

Voyages	6.000	Les frais de voyage ont été calculés sur la base de 5 voyages par an de 3 jours chacun, pour le personnel du PNUD/EAU qui assurera la coordination avec le Qatar et la mise en oeuvre correcte du cadre de coopération. Sont compris dans ces frais de voyage les billets, les indemnités journalières de subsistance et les faux-frais au départ et à l'arrivée.
Divers	3.000	(y compris les communications, les rapports, les courriers)
Total	**74.000 dollars des États-Unis**	

II

Lettre constituant la réponse du Gouvernement du Qatar au programme de développement des Nations Unies (PNUD)

Monsieur l'Administrateur,

J'ai l'honneur d'accuser réception de votre lettre en date du 13 juin 2005 qui est libellée comme suit :

[Voir lettre I]

En réponse, je souhaite vous faire savoir par la présente que le Gouvernement agrée le contenu de votre lettre, laquelle constituera avec la présente réponse, un accord entre le Gouvernement du Qatar et le PNUD relatif au cadre de coopération, qui entrera en vigueur à la date d'aujourd'hui.

Je vous prie d'agréer, Monsieur l'Administrateur, les assurances de ma plus haute considération.

Pour le compte du Gouvernement du Qatar :
Le Secrétaire général du Conseil de la planification,
SHEIKH HAMAD BIN JABOR BIN JASSIM AL-THANI
Date : .....